

الأحزاب تتنافس  
على برامج اقتصادية  
وبنك إسرائيل يدعو  
إلى شد الحزام!

صفحة (٤)ة

تحولات اجتماعية  
وسياسية بين «الروس» في  
إسرائيل أدت إلى هبوط  
شعبية ليبرمان وحزبه

صفحة (٦)ة

# المنتهد

الثلاثاء ٢٠١٥/٢٠ الموافق ٢٠ ربيع الثاني ١٤٣٦هـ العدد ٣٥١ السنة الثالثة عشرة

الاسرائيلي  
المنتهد

ملحق نصف شهري يصدر عن



مطار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية  
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

## ترجمة كتاب من تأليف الرئيس عباس للعبرية بهدف تشويه صورته كرجل سلام!

عشرات آلاف المسلمين. ومن هنا معرفتهم الوحيدة بالمرحلة. وهذا الأمر يسهم في التحريض ضدنا ويؤجج الكراهية. وتطرق كوهين إلى تصريح الرئيس الفلسطيني بأن «المرحلة هي أشجع جريمة ضد البشرية»، وقال إنه «ضحك في داخلي، لأنني أدركت مدى اختلاف رسائله بالعربية عن رسائله بالعبرية. ومؤلف هذا الكتاب هو أحد أكبر منكري المرحلة الذين يعيشون في العالم اليوم، ولا يوجد أحد نجح في التأثير على هذا العدد الكبير من الناس في هذا الموضوع أكثر منه. وأنا أحارب من أجل تغيير تراثه، الذي سيستمر في التأثير لفترة طويلة. وهذا هو السبب الذي دفعني إلى ترجمة الكتاب».

وقال موقع «واللا» إن «مئات الأكاديميين في البلاد والعالم» يشاركون في الأسابيع الأخيرة مجموعة على موقع «فيسبوك» واسم صفحتها «أبو مازن - كفى نفيا للمرحلة»، ويدعون إلى إزالة الكتاب من الموقع الإلكتروني للسلطة الفلسطينية، «ودراسة المرحلة بصورة شخصية وعدم تصديق أقوال الرئيس الفلسطيني». ووفقا للموقع الإلكتروني فإن هذه المجموعة تأسست في أعقاب نشر مراقب الدولة الإسرائيلي تقريرين حول إخفاقات الإعلام الإسرائيلي باللغة العربية. وانتقد كوهين نشاط وزارة الخارجية الإسرائيلية في هذا السياق. وأضاف أن «المجموعة تأسست في أعقاب الإهمال الإجرامي لوزارة الخارجية. فقد تنازلت الوزارة منذ زمن طويل عن متحدث باللغة العربية. وهي تتفاخر بأن لديها صفحة فيسبوك يتابعها نصف مليون عربي، وهؤلاء يشتمون بالأساس، والوزارة تعتبر أنها حققت إنجازا».

وتابع أنه «توجهت عدة مرات إلى دائرة مكافحة العداء للسامية في وزارة الخارجية وطالبت بطرح نفي المرحلة من جانب أبو مازن على الأجندة العالمية في يوم ذكرى المرحلة العالمي. وخسارة أن وزارة الخارجية أضاعت فرصة ممتازة للإعلام الإسرائيلي». الجدير بالذكر في هذا السياق، أن عددا من الباحثين اليهود، وبينهم باحثون إسرائيليون، أشاروا إلى عدم مبالاة الحركة الصهيونية بمعاملة اليهود في أوروبا تحت الحكم النازي إبان المرحلة، مثلما كتب الصحافي والباحث بوغاز عيفرون في كتابه القيم «الحساب القومي».

«المنتهد»: يعزز المستشرق الإسرائيلي، إدي كوهين، من قسم الشرق الأوسط في جامعة بار إيلان، إصدار ترجمة عبرية لكتاب «الوجه الآخر: العلاقات السرية بين النازية والصهيونية»، للرئيس الفلسطيني محمود عباس (أبو مازن)، وهو عبارة عن أطروحة نال على إثرها لقب الدكتوراه من معهد الاستشراق في موسكو. وهذه الأطروحة مفتوحة أمام الجمهور الذي بإمكانه الإطلاع عليها في الموقع الإلكتروني الرسمي للسلطة الفلسطينية. ويصرح كوهين بأن صدور الكتاب باللغة العبرية، في نهاية شهر نيسان المقبل وعشية إحياء إسرائيل لذكرى المرحلة، من شأنه تشويه صورة الرئيس الفلسطيني، وادعى كوهين أن «الحديث يدور عن كتاب دعائي مليء بنفي المرحلة وبإبغاءات معادية للسامية منتشرة بين سطوره وبصورة واضحة أيضا».

وأضاف كوهين، في حديث لموقع «واللا» الإلكتروني أمس، الاثنين، أن عباس «يعرض أدولف آيخمان كمن لحق به ظلم، واختطف على أيدي الموساد فقط لأنه أوشك على الكشف عن المؤامرة الصهيونية أمام العالم، ولا توجد له علاقة بالمرحلة».

وتابع كوهين أن «أبو مازن يطرح لائحة اتهام ضد الصهيونية وقادتها، بدءا من دافيد بن غوريون، وهو يتهمهم بأنهم مجرمون وشركاء للنازيين، ومسؤولين عن إبادة شعبهم في المرحلة. وشاركوا فيها، وأفشلوا عمدا عمليات لإنقاذ اليهود، وأثاروا كراهية الحكومات تجاه اليهود بهدف تسريع الانتقام منهم وتوسيع حجم الإبادة الجماعية، وكل هذا من خلال التعاون مع الرايخ الثالث بهدف إقامة وطن قومي في فلسطين. كذلك يذكر أبو مازن في الكتاب أن كل من حاول كشف هذه المؤامرة تمت تصفيته بأيدي المؤسسة الإسرائيلية».

وقال كوهين إنه قرر ترجمة الكتاب بعد أن أدرك أن الرئيس عباس نجح بالتأثير على الكثيرين في العالم، ويسعى إلى تغيير مفاهيم، التي على ما يبدو ستبقى لفترة طويلة».

وتابع أنه «بدأت بقراءة كتاب أبو مازن ولاحظت أنه باستثناء الترجمة الداخلية للجامعة في موسكو للغة الروسية، فإن الكتاب لم يترجم إلى أي لغة. وفي الدول العربية ممنوع التعليم عن المرحلة، وهذا البحث، الذي يظهر في الموقع الرسمي للسلطة، يقرأه كل شهر

## مخطط إسرائيلي جديد لتوسيع ٤ مستوطنات.. و«طاقم الخط الأزرق» يحضر لإعلان المزيد من الأراضي الفلسطينية ك«أراضي دولة»!

توسيع مستوطنة «فيرد بريحو» بمساحة تبلغ ١٥٤٥ دونما، ومستوطنة «كدميم» بمساحة ١٦٥ دونما، كما أنه يجري التخطيط لتوسيع مستوطنة «نافيه تسوف» بمساحة ٧٨٢ دونما، و«عمانوثيل» بمساحة ٩٢ دونما. وكانت الصحيفة أفادت في أيلول الماضي أن سلطات الاحتلال حددت ٣٥ ألف دونم في الضفة الغربية وقريبة من مستوطنات على أنها «أراضي دولة»، ورغم أن السلطات الإسرائيلية تزعم أن هذه الأراضي معدة للتدريبات العسكرية لكنها تسريها إلى المستوطنات لتوسيعها. وعقب الباحث درور إتيكس على التقرير بالقول إن «هذه المعطيات تؤكد على أن حكومة نتنياهو استمرت في العام ٢٠١٤ بالدفع باتجاه إقامة دولة أبرتهايد، التي يتم فيها بناء مستوطنات في جميع أنحاء الضفة، فيما ملايين الفلسطينيين يعيشون كرعابا من الدرجة الثالثة في جيوب موجودة بين المستوطنات».

عنها ك«أراضي دولة». وأكدت الصحيفة على أن أكثر من ٩٩٪ من الأراضي التي سلبتها إسرائيل في الضفة الغربية يتم تسليمها للمستوطنات، ويشكل عمل «طاقم الخط الأزرق» عادة الخطوة الأولى لتوسيع أي مستوطنة، وبعد أن يرسم هذا الطاقم حدود هذه الأراضي المصادرة يصبح بالإمكان البدء بإجراءات التخطيط وتقديم خرائط بناء إلى «الإدارة المدنية». ونفذ «طاقم الخط الأزرق»، خلال العام الماضي، مسحا لـ ١٨٨ مشروعا في مساحة بلغت ١٢,٨٤٠ دونما، علما أن هذا الطاقم أجرى عمليات مسح لـ ٢٦,٥٤٨ دونما في العام ٢٠١٣. وتمت في العام الماضي المصادقة مجددا على الإعلان عن «أراضي دولة» في مستوطنات «كريات أربع» و«عطيرت» و«توكديم» و«ادورا» و«بات عاين غرب» والبلورة الاستيطانية العشوائية «معليه رجحام». ووفقا للقرارات الجديدة للحكومة الإسرائيلية، سيتم

تعزيز السلطات الإسرائيلية لتوسيع أربع مستوطنات بشكل كبير في أعقاب استيلائها على ٣٧٤٠ دونما من أراضي الضفة الغربية. وقالت صحيفة «هآرتس»، أمس الاثنين، إنه بموجب تعليمات صادرة عن الحكومة الإسرائيلية، حددت «الإدارة المدنية» التابعة للجيش الإسرائيلي، خلال العام ٢٠١٤ الفائت، أراضي بمساحة ٣٧٤٠ دونما على أنها أصبحت «أراضي دولة» تقع في مناطق إستراتيجية، تمهيدا لتوسيع أربع مستوطنات بشكل كبير جدا. وهذه المستوطنات الأربع هي «كدميم» و«حلامي» و«عمانوثيل» الواقعة في وسط الضفة الغربية، ومستوطنة «فيرد بريحو» القريبة من البحر الميت. وأضافت الصحيفة أنه يعمل طاقم في «الإدارة المدنية» يطلق عليه اسم «طاقم الخط الأزرق» ومهمته التحضير للإعلان عن أراض فلسطينية على أنها «أراضي دولة» جديدة من الناحية القانونية والمصادقة على قرارات سابقة بشأن مصادرة أراض والإعلان

## نتيهاه سيحسم بشأن إلقاء خطاب أمام الكونغرس بعد مشاورات مع سفير إسرائيل في واشنطن



(أ.ب.ب)

نتيهاه، فيغ الخطاب.

«المنتهد»: رغم إعلان رئيس حكومة إسرائيل، بنيامين نتنياهو، مرارا وتكرارا، في الأيام الأخيرة، عن عزمه إلقاء خطابه أمام الكونغرس، قبل أسبوعين من انتخابات الكنيست، ووسط معارضة واسعة في إسرائيل والولايات المتحدة لهذه الخطوة، إلا أن توقعات تشير إلى احتمال، وإن كان ضئيلا في هذه الأثناء، تراجع نتنياهو عن هذا الخطب. واعتبر نتنياهو، أول من أمس الأحد، أنه «مثلما ذهبت إلى باريس، فإني سأذهب إلى أي مكان أدعى إليه من أجل قول موقف إسرائيل مقابل أولئك الذين يسعون إلى القضاء علينا».

ورغم خطاب التحويل والتخويف من إيران، الذي ينتهجه نتنياهو، إلا أنه قد يلغي زيارته إلى واشنطن في حال تبين أن هذه الخطوة ستلحق به ضررا انتخابيا كبيرا، خاصة بعد إعلان الرئيس الأميركي، باراك أوباما، ووزير الخارجية جون كيري، رفضهما استقباله، وأنه قد يلقي الخطاب أمام قاعة نصف فارغة في الكونغرس، بعد إعلان نواب ديمقراطيين، وبينهم نائب الرئيس جون بايدن، عن عدم حضورهم الخطاب، وانتقادات من قادة المنظمات اليهودية الأميركية للخطاب.

ومن بين المؤشرات لاحتمال إلغاء نتنياهو لخطابه، أن مستشاره المقرب وسفير إسرائيل في واشنطن، رون ديرمر، وهو أحد المبادرين لدعوة نتنياهو، عاد إلى إسرائيل أول من أمس لإجراء مشاورات.

وقالت صحيفة «يديعوت أحرونوت»، أمس الاثنين، إن ديرمر حضر إلى إسرائيل من أجل المشاركة في المؤتمر السنوي للسفراء والقناصل الإسرائيليين في أميركا الشمالية، وأنه سيجمع في غضون ذلك مع نتنياهو للبحث في الأزمات التي سببها الخطاب. ووفقا للصحيفة، سيكون لموقف ديرمر وفهمه للأزمة مع الإدارة الأميركية «تأثير كبير على القرار النهائي الذي سيتخذه نتنياهو بخصوص إلقاء الخطاب».

ورغم أن ديرمر حضر إلى إسرائيل للمشاركة في مؤتمر السفراء والقناصل، إلا أنه لم يشارك في لقاء السفراء والقناصل مع الرئيس الإسرائيلي، رؤوفين ريفلين، الأمر الذي أثار استغرابا في أوساط الدبلوماسيين. وتم تفسير تغيب ديرمر على أنه متعلق بجدوله الزمني في العمل.

مقابلة خاصة مع المحاضر في قسم تاريخ إسرائيل في جامعة حيفا

## البروفيسور داني غوطفانين لـ «المنتهد»: محاولة «المعسكر الصهيوني» طمس الفروق السياسية بينه وبين نتنياهو لن تؤدي لتغيير الحكم

هي جزء من المنظومات القطاعية التي تشكل تفسيرا للفساد في القطاع العام».

(\*) هل تتوقع حدوث تغيير في الحكم في أعقاب انتخابات الكنيست المقبلة؟

غوطفانين: «هذه انتخابات غريبة جدا، من جهة، هناك أجواء عامة نقدية تجاه الحكم، ومن الجهة الأخرى، حسبما تدل الاستطلاعات، لن يحدث انقلاب في الحكم، ويبدو لي أنه خلال شهر منذ الآن ستحسم الأمور، وتغيير الحكم يبدو ممكنا في الوضع الحالي، رغم أنه لا يتم التعبير عن ذلك من جانب الناخبين، وحدث هذا الأمر منوط بأداء قادة الأحزاب وشكل حملاتهم الانتخابية، ويبدو لي أن الأحزاب التي تريد تغيير نتنياهو لا تقوم بالحملة الإعلامية الصحيحة، وهذا الأمر يصب في مصلحة نتنياهو».

(\*) هل تعتقد أن «المعسكر الصهيوني» يميز نفسه عن نتنياهو من الناحية السياسية؟

غوطفانين: «أعتقد أنه يميز نفسه عن نتنياهو من الناحية السياسية بالذات، لكنني أعتقد أنه يوجد هنا خطاب يحاول فيه الجميع أن يظهر كوطنسي وهذا الأمر ربما يطمس الفروق السياسية، وواضح أن البرنامج السياسي لكنته المعسكر الصهيوني وحزب الليكود واليمين عموما، وأعتقد أن الدولتين من خلال مفاوضات مع الفلسطينيين، وليس بالإمكان القول إن نتنياهو يريد هذا الأمر، وموقف هرتسوغ وليغني وغيرهما في المعسكر الصهيوني هو موقف واضح ويدعو إلى التفاوض مع الفلسطينيين على أساس حل الدولتين، وحقيقة أن المفاوضات التي جرت في الماضي لم تستمر عن اتفاق هي بحث آخر، لكن واضح تماما أن هناك فرق كبير جدا بين المعسكر الصهيوني وحزب الليكود واليمين عموما، وأعتقد أن الأجدد بالمعسكر الصهيوني أن يشدد في حملته الانتخابية على هذا التناقض في المواقف السياسية بينه وبين اليمين، ومحاولة طمس هذا الفرق لن يؤدي إلى إحداث التغيير في الحكم».

(\*) كيف تصف مستوى الفساد في إسرائيل في أعقاب تفجر قضيتي الفساد الكبيرتين في حزب «يسرائيل بيتينو» و«دائرة أراضي إسرائيل»؟

غوطفانين: «واضح جدا أنه يوجد فساد في السلك العام وأنه توجد محاولات لاجتثاثها، ورغم تزامن الكشف عن الفساد والفضائح في الشرطة، إلا أنه لا يوجد هنا فساد ومحاولات تغطية عليه من جانب الشرطة، وما ينقص هنا هو وجوب فرض معايير قانونية أكثر من جانب أجهزة تطبيق القانون، ويبدو أن أجهزة تطبيق القانون ليست ناجحة بالشكل الكافي، لأننا نشهد بين الحين والآخر حدوث أداء سلطوي معيب وفضائح فساد، والموضوع برأيي هو ليس ما إذا كانت إسرائيل دولة فساد أم لا، وإنما المشكلة هي في المعايير التي تسمح منذ البداية بسلوك كهذا، والوضع هنا مشابه تماما للوضع في الشرطة، ووجود حاجة إلى تربية على معايير سليمة، ومن الجائر جدا أن جميع هذه القضايا، من قضية رئيس الحكومة السابق، إيهود أولمرت، وحتى الفضائح الحالية، تحتاج إلى تطهير كبير في السلك العام، وهذا صراع يجب خوضه وهو ليس سهلا».

(\*) جزء كبير من كلتا هاتين الفصحتين، في حزب «يسرائيل بيتينو» و«دائرة أراضي إسرائيل»، مرتبط بالمستوطنات، كما أنه ضالع فيهما أشخاص معروفون بين المستوطنين، هل يدل هذا على شيء؟

غوطفانين: «الأمر الأول هو أن ما تقوله صحيح من حيث الحقائق، لكنني أعتقد أن التحليل مختلف، إذ أن منظومة الحكم في إسرائيل أصبحت مبنية على الخصخصة، وكلما يخصصون مجالات أكثر تنمو أجهزة قطاعية وتمول بأشكال مختلفة وغريبة من جانب جهات قريبة منهم، والمستوطنات هي أحد هذه القطاعات، وما نراه هنا عمليا، هو أداء منظومة سياسية قطاعية بموجب مصالح قطاعها وعلى حساب المصلحة العامة، وبهذا المفهوم فإن المستوطنات ليست التفسير لما يحدث وإنما

العلاقات اللائقة في أعقاب سن قانون منع التحرش الجنسي، وهذا أمر مدهل للغاية أنه في جهاز الشرطة بالذات لا يستوعبون التغيير الحاصل في القانون، الذي تم سنه قبل أكثر من عشر سنوات، علما أن أجهزة أخرى، مثل الجيش، استوعبت هذا الأمر جيدا منذ سنتين، وما نراه في هذه الحالة هو استمرار ضباط شرطة بالتصرف بشكل لم يعد المجتمع يوافق عليه، والآن تم كشف هذه الأمور وبشكل واسع جدا، وأعتقد أنه بعد انتهاء هذه القضايا فإن ضباط الشرطة أيضا سيبدؤون بالتصرف بموجب القانون».

(\*) هل تؤثر هذه الفضائح على أداء الشرطة؟

غوطفانين: «يصعب القول، لأن الآراء تشير إلى أنها تؤثر وهناك آراء أخرى تقول إنها لا تؤثر، ولكن عندما يفادر جهاز الشرطة عدد كبير من قياداته وبصورة فجائية، فإنه واضح أن هذا يضع صعوبات أمام قيام الشرطة بدورها، ومن الجهة الثانية، يقولون إن المدافن مليئة بأشخاص لا بديل لهم، ولكن الحاصل الآن سيؤدي إلى نشوء قيادة جديدة للشرطة وتحللي بقم أفضل، وهذا سيؤدي إلى جهاز شرطة أفضل من الحالي».

(\*) تعالت دعوات تطالب المفتش العام للشرطة، يوحنان دانيو، بأن يتحمل المسؤولية عن وضع الجهاز والاستقالة من منصبه، هل توجد ثقافة كهذه في إسرائيل؟

غوطفانين: «في السبعينيات، استقال إسحق رابين من رئاسة الحكومة بعد الكشف عن وجود حساب دولارات باسمه في خارج البلاد، لكن في إسرائيل لا توجد في إسرائيل ثقافة تحمل المسؤولية والاستقالة، إن لم يتم إرغام المسؤول على الاستقالة، وفي حالة دانيو، فإن ولايته توشك على الانتهاء، ولذلك فإن الاستقالة، من الناحية العملية، لا توجد قيمة كبيرة لها، والسؤال هو كيف سيتعامل خليفة دانيو في منصب المفتش العام للشرطة مع الوضع الحالي وكيف سيضبط الأمور ويمنع التحرش الجنسي».

بعد الكشف عن قراره تأجيل النشر إلى ما بعد الانتخابات بطلب من محامي عائلة نتنياهو:

## مراقب الدولة الإسرائيلية يضطر مرعما إلى إعلان نيته نشر "تقرير مصروفات بيوت رئيس الحكومة"!

\* **“مصادر عليمه بما يجري في مكتب مراقب الدولة“ . كما وصفتها بعض وسائل الإعلام .تقول إن “المراقب شابيرا يتصرف بتلكؤ وبقفازات من حرير في هذه الحالة، كما في الحالات الأخرى التي تخص رئيس الحكومة نتنياهو“**!****
**والمراقبون يعزون ذلك إلى المساعي الكبيرة التي بذلها نتنياهو ومقربوه من أجل تعيين شابيرا في هذا المنصب!\***

ومطالبته بعدم نشر التقرير الآن، على الرغم من كونه ناجزا وجاهزا للنشر منذ بضعة أسابيع، وإنما تأجيل ذلك إلى ما بعد الانتخابات “خشية المس بصورة رئيس الحكومة”! كما كشفت “هآرتس”، أيضا، أن شيمرون طالب المراقب شابيرا بتأجيل نشر تقرير آخر - يجري العمل على إعداده في مكتب المراقب منذ بضع سنوات - يتعلق بسفرات عديدة إلى خارج البلاد أجراها الزوجان بنيامين وسارة نتنياهو على نفقة بعض أصحاب رؤوس الأموال وبعض الجمعيات إبان إشغال نتنياهو منصب وزير المالية في حكومة أريئيل شارون، وهي ما تشكل جزءا من قضية “بيبي تورز”.

والمعروف أن المحامي شيمرون يمثل عائلة نتنياهو منذ سنوات عديدة وهو المسؤول المباشر، شخصيا، عن معالجة كل ما يتعلق بتقارير المراقبة (مراقب الدولة) الخاصة بنتنياهو، وقد اعترف شيمرون، رسميا، بأنه توجه إلى مراقب الدولة شخصيا، بشأن تقرير الأخير حول “مصروفات بيوت رئيس الحكومة”، وذلك في مقابلة أجرتها معه القناة التلفزيونية الثانية في إسرائيل (مساء الأحد، الأول من شباط) . فحين توجه الصحافي رفيف دروكر (الذي كشف عن قضية “بيبي تورز”) إلى شيمرون، خلال المقابلة، قائلاً: “يبدو أن مراقب الدولة يستجيب دائما لتوجهاتكم وطلباتكم... ماذا كان دورك في طرح ترشيحه لهذا المنصب وكم مرة التقيته، سوية مع طاقمه، بشأن تقاريره منذ تسلمه منصبه”؟؟ اعترف شيمرون بأنه التقى مراقب الدولة السابق، ميخا لندنشتراوس، والحالي، يوسف شابيرا، عدة مرات...“ثلاث أو أربع مرات، وغالبا بحضور أشخاص آخرين”، نافيا أن يكون في الأمر “ما يخالف الأصول والأعراف”!

ومن جهته، لم ينف مكتب مراقب الدولة توجه المحامي شيمرون إليه بغية تأجيل نشر التقرير، لكنه ادعى بأن “المراقب لم يعده (شيمرون) بشيء”!

ونقلت بعض وسائل الإعلام الإسرائيلية عن “مصادر عليمه بما يجري في مكتب مراقب الدولة”، كما وصفتها، قولها بأن “شابيرا يتصرف بتلكؤ وبقفازات من حرير في هذه الحالة، كما في الحالات الأخرى التي تخص رئيس الحكومة نتنياهو”! يشار هنا إلى أن نتنياهو كان الداعم الأساس لتعيين يوسف شابيرا (قاضي المحكمة المركزية في القدس، سابقا) في منصب مراقب الدولة خلفا لميخا لندنشتراوس، بل وأجرى

أن بعض المعنيين في قيادة الشرطة تعمدوا تسريب هذه “التقديرات”، على الرغم مما أوضحه فاينشتاين خلال الجلسة - طبقا للتقارير الإعلامية - بأنه “ث، بيوي، في هذه المرحلة، تحويل الموضوع إلى الشرطة لغرض التحقيق فيه”، مع استدراكه بأنه “لا ينبغي احتمال تغير هذا الموقف مستقبلا”! والواضح أن فاينشتاين اضطر إلى إبداء تحركه ما في هذه القضايا حيال الضجة الإعلامية الواسعة التي أثارها، ولا تزال تتفاعل يوميا، وعلى خلفية الكشف عن قرار مراقب الدولة، شابيرا، عدم نشر تقريره حول “مصروفات بيوت رئيس الحكومة” الآن بل تأجيل النشر إلى ما بعد الانتخابات البرلمانية المقبلة، وهو القرار الذي كشفت النقاب عنه صحيفة “هآرتس” في نهاية الشهر الأخير، وفي أعقاب هذا الكشف، سارع مراقب

الدولة إلى إصدار بيان رسمي قال فيه إنه سينشر هذا التقرير في السابغ عشر من شباط الجاري، أي قبل شهر من موعد الانتخابات للكنيست، وحاول مراقب الدولة رمي الكرة في ملعب المستشار القانوني للحكومة، فاينشتاين، حين ادعى، في بيانه، أنه “أبلغ المستشار بهذا القرار لدى تسليمه المواد التي تم جمعها حول الموضوع المتعلق بمصروفات بيوت رئيس الحكومة، والذي يُثير شكوكا بانتهاك المعايير السلية، إلى حد الشك بارتكاب مخالفات جنائية”! وأوضحت مصادر مطلعة في مكتب مراقب الدولة أن التقرير الذي سينشر في ١٧ شباط الجاري، طبقا للبيان، لن يشمل قضية “الزجاجات الفارغة” وقضية “الأثاث في حديقة منزل رئيس الحكومة”، اللتين تم تحويلهما إلى معالجة المستشار القانوني للحكومة، بعدما أعلن المراقب أن “السيدة نتنياهو ليست طرفا خاضعا للرقابة”، وهو ما يوحي بأن النية تتجه نحو تأجيل نشر أي تقرير حول هاتين القضيتين، كما حصل في الماضي بشأن قضية “بيبي تورز” التي حولها المراقب إلى المستشار القانوني وقام الأخير بإغلاق ملفها بعد نحو ثلاث سنوات!

**محامي نتنياهو يتدخل لدى المراقب مباشرة!\***

صحيفة “هآرتس”، التي كشفت (يوم ٣٠ كانون الثاني) عن قرار مراقب الدولة تأجيل نشر تقرير “مصروفات بيوت رئيس الحكومة”، كشفت في إطار ذلك، أيضا، عن شبكة الخيوط التي أدت إلى هذا القرار، وفي مركزها تدخل محامي عائلة نتنياهو، المحامي دافيد شيميرون، شخصيا، لدى المراقب

تدخل الفضاخ وتتشارك مما يتكشف، يوما بعد يوم، عن “الحياة الخاصة” لرئيس حكومة إسرائيل الحالي ومرشح حزب “الليكود”، وأحزاب اليمين عامة، لتولي هذا المنصب بعد الانتخابات البوشبكية للكنيست الإسرائيلي، المقرر إجراؤها في شهر آذار القريب، بنيامين نتنياهو، وأفراد عائلته، وخاصة زوجته سارة، مما يشكل دوسا فظا ليس فقط للأصول والقواعد المرعية في حياة رؤساء الدول “الخامة” وسلوكياتهم، بل قد يشكل أيضا انتهاكا صارخا للقوانين المعمول بها، سواء كانت قوانين العمل والتشغيل أو القوانين التي تبثفي المحافظة على “الإدارة السليمة” وتحظر استغلال المنصب، بما يوفره من سلطة وصلاحيات وامتيازات، للأغراض والمنافع الشخصية وفي مقدمة ذلك حظر استغلال “الموارد والأموال العامة” للمنفعة الشخصية، خارج نطاق ما يبيحه القانون.

ومن بين هذه الفضاخ، التي يستهر أوراها الآن بالذات عشية الانتخابات وعلى خلفيتها، فضيحة تخشى أوساط واسعة في إسرائيل، أكاديمية وحقوقية وغيرها، أن يكون قد وقع في شبكها أيضا، في التغطية والتستر ومحاولات التكتم عليها، مسؤولون من الصف الأول في الأذرع الرسمية التي تُعرف، اصطلاحا، بـ “سلطات تطبيق القانون والمحافظة على سلامة الإدارة”، وخاصة مراقب الدولة الحالي، يوسف شابيرا، والمستشار القانوني الحالي للحكومة، يهودا فاينشتاين.

وتتعلق هذه القضية بما أصبح يعرف، إعلاميا جماهيريا، باسم “مصروفات بيوت رئيس الحكومة”، علما بأن الحديث يدور عن مصروفات باهظة جدا، ومبالغ فيها بشكل استثنائي، في المقر الرسمي لرئيس الحكومة الإسرائيلية، في شارع “لفور” في القدس، وكذلك في منزليه الخاصين، أحدهما في شارع “غزة” في القدس وثانيها (فيللا) في مدينة قيسارية، وكان آخر ما تطور في هذه القضية “تقديرات” نسبت، في بعض وسائل الإعلام الإسرائيلية، إلى “مصادر رفيعة في الشرطة” تفيد بأن “الشرطة استضطر، على ما يبدو، إلى فحص نتائج تقرير مراقب الدولة” في هذا الشأن.

وجاء نشر هذه التقديرات في أعقاب “جلسة تشاورية” خاصة، هي الأولى من نوعها، عقدها المستشار القانوني للحكومة، فاينشتاين، الأسبوع الماضي، بمشاركة عدد من قادة الشرطة، للبحث في قضية “مصروفات بيوت رئيس الحكومة”، وقضية “الزجاجات الفارغة” التي درجت زوجة رئيس الحكومة، سارة نتنياهو، على دس أثمانها في جيها الخاص. ويبدو

**في بحث تدحض نتائجه الادعاءات وفرضيات الأساس المستمدة في عمل جهاز القضاء الإسرائيلي:**

## فرص فوز متهم عربي باستئناف جنائي تزداد، كثيرا، بوجود قاضٍ عربي في هيئة المحكمة!

**\*في المقابل لا يغيّر وجود القاضي العربي في هيئة المحكمة كثيرا من احتمالات قبول / رفض استئناف مواطن يهودي،**

**(غم أن تركيبة من قضاة يهود فقط (في هيئة المحكمة) هي الخيار الأمثل بالنسبة للمواطن اليهودي)\*!**

عقوبة بغضل مؤهلاته المهنية ولامتعه أكثر من سواه، خلافا للمثبه الذي يتم تعيينه لأنه يمثل قطعا معينا فقط”! غير أن نتائج هذا البحث الجديد تتعرّز وتؤكد نتائج مماثلة تنقض هذا التوجه الرسمي المذكور، كانت خلصت إليها أبحاث سابقة في هذا المجال، وخاصة بشأن التأثير المحتمل لعوية القضاة الإثنية على قراراتهم وأحكامهم القضائية، خاصة وأنه (البحث الجديد) بحث هذه المسألة في ضوء النظاية المسماة «أثر الهيئـة» (Panel effect). أي تأثير القاضي الفرد على النتيجة القضائية التي تتوصل إليها الهيئة (القضائية) كلها.

وقد أظهر بحث كان قد أجراه البروفسور غزال - إيلان بنفسه، سوية مع د. رعنان سولتسيانو كينان المحاضر في قسم العلوم السياسية والسياسة العامة في الجامعة العبرية في القدس،

في العام ٢٠٠٧، أن احتمال الإفراج عن متهم يهودي في الاعتقال، رغم طلب الشرطة تمديد اعتقاله، يزداد حينما يكون القاضي يهوديا. بينما تكون فرص الإفراج عن متهم عربي أكبر، في المقابل، حينما يكون القاضي عربيا. وتتوصل إلى النتائج ذاتها، أيضا، بحث آخر كان أجراه البروفسور موشي شعيبو ود. أساف زوسمان من الجامعة العبرية في القدس في مجال الدعاوى الصغيرة في إسرائيل. ومن تلك النتائج، أن فرص فوز مواطن يهودي في هذا الإجراء القضائي (دعوى صغيرة) هي أكبر حينما يكون القاضي يهوديا، بينما تزداد فرص فوز المواطن العربي كثيرا حينما يكون القاضي عربيا.

وتوصل إلى النتائج ذاتها، أيضا، بحث آخر كان أجراه البروفسور موشي شعيبو ود. أساف زوسمان من الجامعة العبرية في القدس في مجال الدعاوى الصغيرة في إسرائيل. ومن تلك النتائج، أن فرص فوز مواطن يهودي في هذا الإجراء القضائي (دعوى صغيرة) هي أكبر حينما يكون القاضي يهوديا، بينما تزداد فرص فوز المواطن العربي كثيرا حينما يكون القاضي عربيا. كما توصل بحثان جديدان أجريا في الولايات المتحدة في قضية “التمييز التفضيلي / التصحيحي” على ملفات قضائية مختلفة إلى نتيجة مفادها أن مشاركة قضاة من الأقليات الإثنية في الهيئات القضائية كان لها أثر واضح على النتائج القضائية، لصالح متهمين من مجموعات الأقلية تلك، فقد كان

الاثنية في الهيئات القضائية كان لها أثر واضح على النتائج القضائية، لصالح متهمين من مجموعات الأقلية تلك، فقد كان لمشاركة قضاة سود، مثلا، تأثير واضح على قرارات الهيئات القضائية التي نظرت في مسائل تتعلق بدستورية “التمييز التصحيحي” للسود في الولايات المتحدة وفي دعاوى أخرى موضوعة النزاعات والمشاينات على خلفية عرقية هناك. ويوضح أحد معزدي البحث الجديد، البروفسور غاي غروسمان، أن الأبحاث التي درست، حتى الآن، تأثير قاضٍ من أقلية عرقية على الهيئة القضائية التي يشارك فيها تركزت، فقط، في الملفات القضائية المرتبطة مباشرة بالتوتر العرقي في الولايات المتحدة، بينما هذا البحث (الجديد) هو “الأول الذي يبيّن، بوضوح، أن للتركيبة الإثنية أهمية وتأثيرا كبيرين في الملفات القضائية العادية، مثل الملفات الجنائية، غير المتعلقة بموضوعة حقوق الأقليات، ويضيف غروسمان، «إذا كان ثمة تأثير لقاضٍ عربي على الهيئة القضائية التي يشارك فيها في الملفات اليومية «العادية» هذه، فمن الواضح أن أن لنسبة تمثيل العرب

بين القضاة أيضا بلغا يفوق ما كان معتقدا حتى الآن، بكثير،، علاوة على «أثر الهيئة» كما ذكر آنفا. نتجاً عن نتائج البحث الجديد، أيضا، ظاهرة معروفة في علم الاجتماع تدعى «الانحياز للجماعة الداخلية»، أي ميل الأشخاص وانحيازهم، عادة، لصالح نظراتهم، سواء في الخلفية الإثنية، العرقية أو الطبقية. وكما يوضح البروفسور غزال - إيلان، فإن «الناس يميلون إلى التماثل أكثر مع الأشخاص الذين يشبهونهم، أي تصديقتهم أكثر وإلى الخوف أكثر من المختلفين عنهم». ويضيف: «القضاة هم بشر ويخضعون لهذه التأثيرات، كما الآخرين. ليس القصد هنا هو تمييز مقصود ومتعمد، إذ يبذل القضاة قصارى جهدهم للنظر والحسم بصورة متساوية طبقا للقانون». يَغرر أن هذه الميول الإنسانية تُؤثر عليهم أيضا، دون شك.

لكنّ ما أثار قلق الباحثين، بوجه خاص، هو ما بينته نتائج البحث بشأن ممارسة النيابة العامة للدولة في مجال الاستئناف على الأحكام القضائية الجنائية والقرارات القضائية التي تصدر عن المحاكم في مثل هذه الاستئنافات، فقد تناول البحث ١٣٦ استئنافا قدمتها الدولة (النيابة العامة) بأداء أن «العقوبة مخففة» وتبين منها أن فرص نجاح هذه الاستئنافات بحق متهمين يهود لا تتأثر كثيرا بتركيبة هيئة القضاة، خلافا للحال بالنسبة للمتهمين العرب: ٧٩٪ من الاستئنافات التي قدمتها الدولة خلال فترة البحث (٢٠٠٧ - ٢٠١١) وطلبت فيها بتشديد العقوبة بحق متهمين يهود تم قبولها من جانب المحاكم، سواء كانت هيئة القضاة من اليهود فقط أو بمشاركة قاضٍ عربي، أما في الاستئنافات التي قدمتها، بالأدعاء والطلب نفسهما، بحق متهمين عرب فقد قبلت المحاكم ٨٣٪ منها حين تشكلت هيئة المحكمة من قضاة يهود فقط، بينما انخفضت هذه النسبة إلى ٦٢٪ لدى وجود قاضٍ عربي في عضوية هيئة المحكمة.

وقد دفعت هذه النتيجة، المقلقة بحد ذاتها في نظرهـم كما ورد، إلى التأكيد على أن الانحياز، ليس قصرا على القضاة فقط، بل هو قائم لدى النيابة العامة أيضا. إذ تبادر إلى تقديم استئنافات على أحكام قضائية بحق متهمين عرب بسهولة أكبر بكثير مما فعله بحق متهمين يهود. ويوضح البروفسور غزال - إيلان هذا «الانحياز» بالقول إنه «ليس من المعقول أن تعتمد هيئة قضائية مختلطة، تتألف غالبا من أغلبية يهودية، إلى التمييز سلبا ضد متهمين يهود. لكن علينا أن نتذكر، في هذه النقطة، أن في الاستئنافات التي تقدمها النيابة العامة للدولة ثمة عنصر آخر فاعل، هو النائب العام اللوائي (رئيس النيابة العامة في لواء ما)». ويضيف «القرار بشأن الحالات التي تقدم فيها النيابة العامة استئنافات كهذه هو قرار يتخذه النائب العام اللوائي، وجميع الذين يشغلون هذا المنصب في إسرائيل هم من اليهود!»

## الاسرائيلي المنتهز



"فضيحة" الفنان: مؤشر على الحكم والحق في إسرائيل.

مصروفات بيوت رئيس الحكومة أصبح جاهزا وسيقرر المراقب موعد نشره في الأيام القربية القادمة!

#### مصروفات باهظة جدا وغير معقولة!

يعالج تقرير “مصروفات بيوت رئيس الحكومة” مسألة المصروفات الكبيرة جدا وغير المبررة في بيوت رئيس الحكومة، المقر الرسمي في القدس والفيللا الخاصة في قيسارية، بما يشكل استغلالا للمال العام لأغراض شخصية وهدرنا لأموال المواطنين على حياة البذخ والتبذير التي يعيشها رئيس الحكومة وعائلته، ومن بين ذلك، آلاف الشواكل على وجبات في المطاعم، عشرات آلاف الشواكل على “مشروبات خفيفة ونبيد” (أكثر من ٤٣ ألف شيكل)، عشرات آلاف الشواكل على باقات الزهور (أكثر من ٩٦ ألف شيكل!)، آلاف الشواكل على الشموع المعطرة، آلاف الشواكل على تصفيف الشعر والأذينة وغيرها، عشرات آلاف الشواكل (أكثر من ٩١ ألف شيكل) على خدمات صيانة وتنظيف في فيلا العائلة في قيسارية خلال العام ٢٠١٢، علاوة على مبالغ باهظة أخرى تم رصدها لإدخال كماليات عديدة مختلفة في بيوت رئيس الكومة المذكورة.

وفي الإجمال، كانت الدولة قد رصدت لعائلة نتنياهو “ميزانية صيانة” رسمية بمبلغ إجمالي مقدراه ٢٫٦ مليون شيكل في العام ٢٠١٢، غير أن الميزانية التي تم صرفها بالفعل بلغت ٣٫٣ مليون شيكل، أي بزيادة نسبتها ٥٠٪!

شمل هذا البحث، الذي ينشر تحت عنوان «التمثيل الوصفي والنتائج القضائية في مجتمعات متعددة الأعراق»، عينة

# الانتخابات الإسرائيلية: التفاوت في نتائج استطلاعات الرأي يثير علامات استفهام، ويزيد الضبابية حول النتيجة النهائية

**\*حزب "الليكود" يزيد من قوته في استطلاعات الرأي رغم فضائح الفساد\* استطلاعات الرأي لا تأخذ بالحسبان احتمال عدم اجتياز قائمة صغيرة لليمين الإرهابي نسبة الحسم\* الاستطلاعات تتعامل مع القائمة المشتركة للفلسطينيين تقديريا وليس بمقاييس الاستطلاعات المتبعة\***

## برهوم جرابسي

برزت في استطلاعات الرأي الأخيرة، فجوات بين توقعات النتائج النهائية، خاصة على صعيد القائمتين الأكبر المتنافستين، وهذا يعكس حالة عدم وضوح رؤية في الشارع الإسرائيلي، ولكنه يعكس أيضا لعب جهات تمويل الاستطلاعات دورا في شكل النتائج النهائية. وفي المحصلة، فإن كل الاستطلاعات "تتفق" على حقيقة واحدة، وهي أن عدد النواب ضمن كتلتهم، الذين سيرشحون بنيامين نتنياهو لتكليفه بتشكيل الحكومة المقبلة، أكبر من المؤيدين لترشيح إسحق هيرتسوغ باسم "المعسكر الصهيوني"، ولكن استطلاعات الرأي لا تأخذ بعين الاعتبار احتمالات قوية لسقوط قائمة صغيرة، قد تغير في النتيجة بشكل ملموس، كما أنها لا تتعامل مع الواقع الجديد الذي خلفته "القائمة المشتركة" في الشارع الفلسطيني.

فقد جرت استطلاعات الأسبوع الماضي، منذ مطلعته وحتى نهايته، في أوج فضائح الفساد التي عصفت ببنيامين نتنياهو وزوجته، وأظهرت بالذات تقدما لحزب "الليكود" على قائمة "المعسكر الصهيوني"، التحالف بين حزبي "العمل" برئاسة هيرتسوغ و"الحركة" بزعامة تيمسي ليفني، باستثناء استطلاع واحد نشرته صحيفة "يديעות أchronot" الذي منح "المعسكر الصهيوني" تفوقا ملحوظا على حزب الليكود، إلا أن النتيجة الإجمالية بقيت لصالح معسكر اليمين المتشدد مع كتل المستقلين المترشحين "الحريديم".

ورأينا في كل الاستطلاعات أن معسكر اليمين المتشدد مع الحريديم، سيحظى بـ ٦٧ مقعدا إلى ٧٠ مقعدا، من أصل ١٢٠ مقعدا، وهذا المعسكر يضم حزب الليكود، الذي تراوحت نتائجه من ٢٣ إلى ٢٦ مقعدا، وحزب المستقلين "البيت اليهودي"، الذي غالبية استطلاعات الرأي منحه ١٢ مقعدا إلى ١٣ مقعدا على الأكثر، وحزب "يسرائيل بيتينو" بزعامة أفيدور ليرمان، من ٥ إلى ٧ مقاعد، و"يهودوت هتوراة" للحريديم الغربيين ما بين ٧ إلى ٨ مقاعد، و"خاس"، من ٦ إلى ٧ مقاعد، ومعهم القائمة الجديدة "الشعب معنا" التي أقامها المنشق عن حركة "شاس" إيلي يشاي، ومعه حركة "كاخ" الإرهابي، وتمنحه استطلاعات الرأي ٤ مقاعد أو عدم اجتياز نسبة الحسم، إذ أن المقاعد الأربعة هي الحد الأدنى الذي يمكن لقائمة أن تحصل عليها، في ظل نسبة الحسم الجديدة ٣٥٪.

ويضاف إلى هذا المعسكر حزب "كولانو" (كلتا) برئاسة الوزير المنشق عن حزب "الليكود" موشيه كلون، الذي يجعله برنامجا سياسيا، بما يتعلق بحل الصراع، جزئا من هذا المعسكر، وتمنحه استطلاعات الرأي ما بين ٧ إلى ٨ مقاعد، وبذلك يعزز تحالف بنيامين نتنياهو والليكود المفترض لتشكيل الحكومة المقبلة.

ولكن حينما نرى أن استطلاعا للرأي يمنح تحالف نتنياهو المقبل ٦٧ مقعدا، مقعدا كقاعدة أولى، فهذا يعني أن المعسكر المتشدد ذاته، من دون حزب "كولانو"، كان سيفقد الأغلبية

التي تمتع بها في انتخابات ٢٠٠٩ و٢٠١٣، إذ كان سيحصل على ٦٠ مقعدا، ولكن حتى في هذه الحالة، بمعنى استثناء حزب "كولانو"، فإن ترشيح ٦٠ نائبا لنتنياهو، لا يعني اطلاقا أن هيرتسوغ سيحظى بترشيح النواب الستين الآخرين، لأن منهم "القائمة المشتركة" التي تمثل الفلسطينيين، وأيضا حزب "كولانو".

وفي المقابل، نرى أن "المعسكر الصهيوني" بات يراوح مكانه في النتيجة، ما بين ٢٣ إلى ٢٥ مقعدا، رغم الكثير من الميزات، التي كان من المفترض أن تكسبه مقاعد أكثر على حساب القوائم التي تتحلل ما يسمى "الوسط"، وحتى "اليسار الصهيوني"، مثل أن ثلث مرشحيه في الأماكن المضمونة من النساء، فيما تحتل وجوه شابة قيادية مراتب متقدمة على قائمته.

كما نرى أن حزب "يوجد مستقبل"، يستقر عند نتيجة ما بين ٩ إلى ١١ مقعدا، ولكن الالف في غالبية استطلاعات الرأي، أن مجموع مقاعد "يوجد مستقبل" المفترضة، ومقاعد حزب "كولانو" المفترضة، هي ما بين ١٨ إلى ١٩ مقعدا، وهذا عدد المقاعد الذي حصل عليه حزب "يوجد مستقبل" وحده، في الانتخابات السابقة، لكن هذا لا يعني أن عدد المقاعد الذي خسره "يوجد مستقبل" خسره لا مباشرة لصالح "كولانو"، وبطبيعة الحال، هناك حركة ناخبين ليست قليلة، تعكس حجم "الأصوات العائمة" من انتخابات إلى أخرى.

ونرى أن حزب "ميرتس" اليساري الصهيوني خسر من بريقه، لحساب "المعسكر الصهيوني"، فقبل الإعلان عن الانتخابات كان يحتل في استطلاعات الرأي من ٩ إلى ١٠ مقاعد، أما اليوم ففي غالبية استطلاعات الرأي يحافظ على قوته الحالية من ٦ إلى ٥ مقاعد.

أما "القائمة المشتركة"، التي تمثل تحالفا للكتل الثلاث والتي تمثل أساسا الفلسطينيين، في الدورة المنتهية، فتمنحها استطلاعات الرأي ١٢ مقعدا، بزيادة مقعد واحد، عن الدورة المنتهية، ولكنها تمثل نسبة المصوتين ذاهم للكتل الثلاث في الانتخابات السابقة، إذ إن كتلة "الموحدة" فقدت مقعدا في الانتخابات الماضية بفعل نقص بضع مئات من الأصوات.

## علامات استفهام وتغرات

الاستطلاع الذي أثار علامات استفهام كثيرة، كان استطلاع صحيفة "هآرتس"، الذي نشر يوم الثلاثاء الماضي، (٣ شباط) وكان قد اجري يوم الأحد الذي سبقه، أي في أوج الصخب الإعلامي، حول فضائح فساد عائلة نتنياهو، مثل أخذ أموال لجيب سارة نتنياهو، رغم أنها زهيدة نسبيا، في الخفية التي عرفت باسترجاع ثمن الزجاجات الفارغة، فهذه لم تعد قضية، لأن العائلة اعترفت ضمنا بالفضيحة، من خلال إعادة ما قالت إنها تقاضته خلال أربع سنوات، إضافة إلى فضائح أكثر. ورغم هذا، فقد قفز حزب الليكود في هذا الاستطلاع، من ٢٣ مقعدا إلى ٢٦ مقعدا، مقابل تراجع لقائمة "المعسكر الصهيوني"، فهل هذا يعكس عدم قناعة الشارع بما نشر؟

علما أن الخط الدفاعي لنتنياهو وزوجته، صدر متأخرا عن ذلك الموعد، فقط في مطلع الأسبوع الجاري، ظهر خط دعائي يدعو فيه نتنياهو إلى التمسك بالقضايا الأساسية، أي "أم إسرائيل"، حسب تعبيره.

ولكن الاستطلاعات التالية أيضا، منحت "الليكود" تفوقا ما، على "المعسكر الصهيوني" باستثناء استطلاع واحد. وجاءت زيادة الليكود، لتعزز معسكر تحالفه الحكومي المقبل.

كذلك، فإنه استطلاعات الرأي لا تأخذ بعين الاعتبار الاحتمال الجذبي، بأن لا تعبر قائمة "الشعب معنا"، نسبة الحسم، إذ لم يمنحها أي استطلاع للرأي أكثر من أربعة مقاعد، فيما بعض استطلاعات الرأي تشير إلى احتمال عدم اجتيازها نسبة الحسم، وفقدان أربعة مقاعد من شأنها أن تعيد توزيع المقاعد من جديد. وحينما يكون عدد مقاعد البرلمان ١٢٠ مقعدا، مع حديث عن أغلبية ليست كبيرة لمعسكر اليمين المتشدد، سيكون لكل مقعد وزن، في أي معادلة تنشأ.

وأكثر من هذا، فإن قائمة "الشعب معنا" التي يتزعمها رئيس "شاس" السياسي السابق المنشق عن حركة "شاس"، تحالف مع حركة "كاخ" الإرهابية، التي سيمثلها الإرهابي باروخ مارزل. وحصلت هذه الحركة في الانتخابات السابقة، على ما هو أكثر بقليل من مقعدين، ولكنها لم تجتز نسبة الحسم بل لامستها، وخسرتها بفارق بضع آلاف من الأصوات، ولهذا فإنه بالإمكان القول إن هذه الحركة ستضمن للقائمة الجديدة ما يزيد عن ١٪ من أهل نسبة الحسم ٣٥٪.

ولكن حتى لو اجتازت هذه القائمة نسبة الحسم وحصلت بالفعل على أربعة مقاعد، فإن انضمامها إلى الائتلاف الحاكم برئاسة بنيامين نتنياهو سيكون إشكاليا جدا، بسبب عضوية الإرهابي باروخ مارزل، وهذه الحالة ظهرت في العام ٢٠٠٩، حينما أبقى نتنياهو كتلة "هتيجود هليثومي" الليغينية الاستيطانية خارج الائتلاف، ولكن في علاقة "عزل" معه، وكان هذا بسبب عضوية نائب عن حركة "كاخ" الإرهابية.

## تعامل الاستطلاعات مع القائمة المشتركة

إن مجموع ما حصلت عليه الكتل الثلاث من أصوات، كان أكثر من عدد أصوات حزب المستوطنين "البيت اليهودي" الذي حصل على ١٢ مقعدا، بينما مجموع مقاعد الكتل الثلاث كان ١١ مقعدا، وحينما تتلقى هذه الكتل الثلاث سوية، فمن المفترض أن تكون قوتها النهائية أكبر مما هي قبل التحالف، إلا أن جميع الاستطلاعات تقريبا تمنح هذه القائمة ١٢ مقعدا، وأغلب الظن أنها نتيجة تقديرية، وليست نتيجة استطلاعات علمية، وهذا يعود إلى صغر الشريحة المستطلعة في غالبية الاستطلاعات ٥٠٠ شخص، وفي قلة منها ٧٠٠ شخص، ما يعني تلقائيا قلة الشريحة العربية المستطلعة، ولا أحد يعرف كيف تكون هذه الشريحة العربية مكونة، إذ هناك تباين في أنماط التصويت من منطقة إلى أخرى.

# عاصفة الفساد والتحرش في الشرطة الإسرائيلية لن تنتهي قريبا

**\*سبعة ضباط كبار أقيلا أو دُفعوا للاستقالة خلال العام ونصف العام الماضيين، وتخوفات من المس بأداء الشرطة اليومي\***



إسرائيل: شرطة في "الوحد"

ينبغي الاستغراب من المفاهيم الشوفينية تجاه النساء في هذا الجهاز، واعتبارهن مخلوقات منحلقة وغير مؤهلات بما يكفي لإشغال مناصب مهمة، ولذلك فإنه بالإمكان أن ينفذ بحققن كل ما يخطر على روح القائد.

ولفتت الصحيفة إلى أن الشرطيات يشكلن نسبة ٣٠٪ من القوى العاملة في الشرطة الإسرائيلية، ويخدمن في جميع المهام الميدانية، وضمنها المهمات العمالية، مثل التحقيق في جرائم قتل، عمليات التحري وقيادة مراكز شرطة.

وتساءلت الصحيفة "كيف يمكن أن هذا الجهاز لم ينجح في أن تنمو فيه ولو نقيبة واحدة مناسبة؟ ألم تنجح أي امرأة في تجاوز المواصفات النوعية للنقيب الموجدين، الذي يتم طرد الكثيرين منهم بخزي في هذه الأيام؟"

وقالت الصحيفة أن تعيين المفتش العام دانيو لضابطة في منصب مستشارة لشؤون النساء، "ليس أنه غير كاف فقط من أجل حل المشكلة العميقة، وإنما مجرد وجود منصب كهذا يدل على التخلف الخطير الذي تعاني منه الشرطة في كل ما يتعلق باستيعاب مكانة النساء في العالم الغربي. وفي إطار تنظيف الإسطبلات في شرطة إسرائيل، ينبغي معالجة هذه المشكلة قبل أي شيء آخر.

وفي موازاة ذلك، رفض فاينشطاين طلب آخر تقدم به اهرونوفيتش بإخضاع مرشحين لمناصب رفيعة في الشرطة لفحص على آلة "بوليغراف"، لكشف الكذب.

كذلك تجاهل المفتش العام دانيو دعوات له بتحمل المسؤولية عن الوضع المزري الذي وصل إليه جهاز الشرطة والاستقالة من منصبه. وألمح دانيو إلى أنه لا جدوى من استقالته، خاصة وأن نهاية ولايته باتت قريبة.

## كود أخلاقي جديد للشرطة

قالت تقارير صحافية، في نهاية الأسبوع الماضي، إن الشرطة الإسرائيلية تعمل منذ الأسبوع الماضي، وفي أعقاب اتساع ظاهرة التحرش الجنسي بين الضباط العليا لهذا الجهاز، على وضع صيغة جديدة للكود الأخلاقي في الشرطة، وسيضطر جميع أفراد الشرطة، ومن سينضمون إلى العمل في الجهاز إلى التوقيع عليه والتعهد بتطبيقه.

ويتوقع أن يشمل الكود الأخلاقي الجديد قواعد سلوكية مشددة أكثر حيال العلاقات بين أفراد الشرطة، وخاصة بين شرطيين وشرطيات، في إطار ساعات العمل.

وسيشهد الكود الأخلاقي الجديد على المضامين التي يتناقها أفراد الشرطة فيما بينهم بواسطة الرسائل على هواتفهم النقالة. واعتبر ضباط كبار في الشرطة أن من شأن هذه الخطوة أن تعبر عن التزام الضباط الكبار بتغيير توجهاتهم، وأن يغيثهم إنعاش التعليمات الصادرة لهم في هذا السياق.

وقال المبادرون إلى هذا الكود الأخلاقي، إنه لا توجد نية بتعليم أفراد الشرطة ما هو مسموح أو محظور، لأن القوانين واضحة لهم جميعا.

وعقدت قيادة الشرطة عدة ودالات، خلال الأيام الماضي، بهدف البحث واتخاذ قرارات بشأن سبل التعامل مع تبعات الفضائح التي التصقت بكبار الضباط، وادت إلى إقالة وفتح تحقيقات ضد ثمانية من هؤلاء الضباط.

وقالت تقارير صحافية إن التخوف هو من أن تنفيذ خطوات بعيدة المدى من شأنها المس بالآداء اليومي للشرطة، ولذلك تقرر في هذه الأثناء التركيز على التشديد على التعليمات القائمة فقط.

## المطالبة بتعيين شرطيات برتبة نقيب

خصصت صحيفة "هآرتس" افتتاحية عددها الصادر يوم الجمعة الماضي لهذا الموضوع، وأشارت إلى أن

العاصفة التي تضرب بجهاز الشرطة الإسرائيلية ما زالت بعيدة عن الهدوء.

أربعة مناصب رفيعة شاغرة ويشار إلى أن عدد الضباط برتبة نقيب في جهاز الشرطة هو ١٨ ضابطا، وقد تم التحقيق وإقالة أو استقالة ٨ نقيباً، ورغم تعيين ضباط مكان قسم من أولئك الذين أقيلا، إلا أن وجود "يديעות أchronot"، أفادت، يوم الجمعة الماضي، بوجود أربعة مناصب شاغرة بعد إقالة النقباء منها في أعقاب هذه الفضائح، وهذه المناصب هي: نائب المفتش العام للشرطة، بعد إقالة النقيب نيسيم مسور من منصبه للاشتباه بارتكابه مخالفات جنسية بحق تسع شرطيات؛ قائد منطقة الساحل، بعد إبعاد النقيب حفاي دوتان عن منصبه للاشتباه بارتكابه مخالفات جنسية بحق خمس شرطيات؛ قائد الشرطة في منطقة الضفة الغربية، بعد استقالة النقيب كوبي كوهين بعد الاشتباه بإقامته علاقة ممنوعة مع شرطية، وهو زال منصب قائد شرطة السير شاغرا، بعد تعيين قائدها النقيب تسيكو إردري قائدا لشرطة القدس، في أعقاب استقالة قائد شرطة القدس يوسي بيريانتي، بعد أن استقال خوفا من التصاق شبهات ضده في حال رشح نفسه لمنصب المفتش العام للشرطة.

وقبل ذلك، اضطر قائد الشرطة في منطقة المركز، النقيب برونو شطايين، إلى الاستقالة بعد نشر شرط مصور يوثق مشاركته في حفلة أقامها المحامي رونال فيشر المشتبه بالتوسط في عملية رشوة كبيرة، وفي شهر شباط من العام الماضي استقال قائد وحدة التحقيقات في الجرائم الخطيرة، النقيب مناشيه أرفيف، في أعقاب الكشف عن ادعاءات ضده بالحصول على امتيازات من مقربين من الحاكم بيتنو الذي يخضع للمحاكمة في إسرائيل والولايات المتحدة، وأقصى القائد السابق للشرطة في منطقة القدس، النقيب نيسو شوحام، عن عمله، في تشرين الأول من العام الماضي، وتم توجيه اتهام ضده بارتكاب أعمال مشينة، والتحرش الجنسي والاحتيال وخيانة الأمانة.

وفي ظل هذا الوضع الذي يسود جهاز الشرطة، توجه وزير الأمن الداخلي، يتسحاق اهرونوفيتش، إلى المستشار القانوني للحكومة، يهودا فاينشطاين، بطلب المصادقة على تعيين نقيب جديد، على الرغم من أن إسرائيل موجودة حاليا في فترة انتخابات، ومن شأن تنفيذ تعيينات جديدة كهذه أن يشكل تناقض مصالح.

توالفت فضائح الفساد التي ارتبطت بضباط من أعلى مستوى في قيادة الشرطة الإسرائيلية، خلال الأسابيع الأخيرة الماضية، واستدعى قسم التحقيقات مع أفراد الشرطة ("ماحاش")، التابع لوزارة العدل، الضباط برتبة نقيب، وهي أعلى رتبة في الشرطة بعد المفتش العام. وجرى خلال العام ونصف العام الماضيين التحقيق مع ضباط بثلاثة ضلوعهم في مخالفات فساد متنوعة، لكن العاصفة التي تضرب جهاز الشرطة في الأسابيع الأخيرة تتعلق بشبهات حول ارتكاب نقباء مخالفات جنسية، بينها التحرش الجنسي، وإقامة علاقات جنسية بين نقباء وشرطيات عملن تحت إمرتهم، وهو سلوك يتنافى مع القانون.

وأشار محللون إلى أن هؤلاء الضباط لم يجادروا في جميع الحالات إلى التحرش بشرطيات، وإنما هناك شرطيات يرتب متدنية بادرن إلى التحرش بنقباء من أجل الحصول على ترقية، وأن النقباء استجابوا لذلك، ما يعني، وفقا للمقانون، إنهم حصلوا على رشوة جنسية.

وكشفت النقباء، يوم الأربعاء الماضي، عن أن قائد الشرطة في منطقة الساحل، النقيب حفاي دوتان، مشتبه بالتحرش الجنسي بحق خمس شرطيات، ليلحق بذلك بسبعة نقباء آخرين مشتبهين بارتكاب مخالفات مشابهة. وتم في الوقت نفسه الكشف عن شبهات مشابهة ضد قائد الشرطة في مدينة بكر السبع، موشيه إيفغي، المشتبه بالتحرش بثلاث شرطيات عملن تحت إمرته، وبيئهن شرطية حامل في شهرها الخامس.

وكان المفتش العام للشرطة الإسرائيلية، يوحنا دانيو، قرر إقالة جميع هؤلاء الضباط وإبعادهم عن كافة مراكز الشرطة، بالتنزامن مع فتح "ماحاش" تحقيقا جنائيا مع كل واحد منهم.

وقالت وسائل الإعلام الإسرائيلية، في نهاية الأسبوع الماضي، إن "ماحاش" تجري تحقيقا أوليا بشأن نقيب ثامن، بعد أن وصلتها شكوى من شخص مجهول، تتهمه بارتكاب مخالفات تحرش جنسي وإقامة علاقات جنسية غير قانونية مع شرطيات.

لكن مصادر في "ماحاش" قالت إنه "في حال تبلورت أدلة ضد الضابط فإنه سيتم استدعاؤه للتحقيق"، وأوضحت المصادر نفسها "لأنه تصل إلينا أحيانا معلومات تدفعها مصالح مختلفة، فإننا نتعامل مع الأمر بالحدز المطلوب"، رغم ذلك، أكدت مصادر رفيعة في الشرطة و"ماحاش" أن هذه

## موجز اقتصادي

## ارتفاع حجم ديون العائلات الإسرائيلية بنحو ٦.١٤٪ في ٢٠١٤

يبتين من تقرير لبنك إسرائيل المركزي أن الحجم الإجمالي لديون العائلات (الاقتصاد البيتي) في إسرائيل في العام الماضي ٢٠١٤ ارتفع بنحو ٦.١٤٪، بعد أن ارتفع في الأشهر الـ ١١ الأولى من العام الماضي بنسبة ٦.١٪. ووفق التقديرات هذه فإن الحجم الكلي لديون الاقتصاد البيتي بلغ مع نهاية العام حوالي ١١٢ مليار دولار، وبلغ سعر صرف ٣.٩ شيكل للدولار (٤٣٧ مليار شيكل).

وكان هذا الدين قد سجل في العام قبل الماضي ٢٠١٣ ارتفاعا بنسبة ٧٪، وفي العام ٢٠١٢ ارتفع بنسبة ٥٪. وحسب تقرير البنك، ففي العام ٢٠١٤ جرى تسجيل تناطؤ في ملف القروض الاسكانية، بينما ارتفعت الديون للأغراض الاستهلاكية، التي يجري تجنيدها من البنوك وأطر ليست بنكية، وبلغ الحجم التراكمي للقروض الاسكانية مع نهاية العام الماضي حوالي ٧٧.٥ مليار دولار، بإضافة ٣.٦ مليار دولار عن العام الذي سبق. أما الحجم الإجمالي للديون للأغراض الاستهلاكية، فقد سجل زيادة بما يقارب ٥ مليارات دولار، ليصبح الحجم الإجمالي لهذه القروض بنسبة ٣٥.٥٪، ما يعني أن حجم القروض الاسكانية ارتفع بنسبة ٤.٦٪ بينما القروض للأغراض الاستهلاكية ارتفعت بنسبة ٧.٣٪.

ويعزو بنك إسرائيل المركزي التباطؤ في طلب القروض الاسكانية إلى المبادرة التي جرى تجميدها، وتقضي بإلغاء ضريبة المشتريات (القيمة الإضافية) بنسبة ١٨٪ عن البيوت الجديدة التي تشتريها العائلة وفق مواصفات معينة لأول مرة، وهي المبادرة التي جرى خلاف حولها، ولكنها دخلت إلى مسار التشريع، وتوقف بعد إقرار القانون بالقراءة الأولى بسبب خلافات داخل الحكومة، مع بينها ما دارت حوله، إذ أن تكلفته السنوية قاربت ٨٠٠ مليون دولار، وحتى الآن ليس واضحا إذا ما ستطلب الحكومة الجديدة بعد الانتخابات القادمة مواصلة إقرار هذا القانون.

وفي سياق متصل بقطاع الإسكان قال تقرير صدر في الأسبوع الماضي إن الشهر الأخير من العام الماضي ٢٠١٤، كانون الأول، سجل ارتفاعا كبيرا، بنسبة ١٧٪ في شراء البيوت الجديدة، وقد سجل ذروة غير مسبوقه في حجم مبيعات شهر واحد في السنوات العشر الأخيرة، ويجري الحديث عن ١١ ألف بيت جديد، ٣٣٪ من هذه البيوت، ٣٥٠٠ بيت، تم شراؤها من مقاولين، وهذا بحد ذاته يعد ذروة غير مسبوقه منذ العام ٢٠٠٠، إذ أن نسبة البيوت الجديدة التي يتم شراؤها من مقاولين، تتراوح عادة ما بين ٢٠٪ إلى ٢٥٪ من إجمالي سوق البيوت.

ويقول خبير التخمين إيرز كوهين إن إقبال الجمهور على شراء البيوت، بهذه الكمية في شهر واحد، يدل على أن الجمهور لم تعد لديه ثقة بالحكومة، التي عليها في الآن في شكل حكومة انتقالية، ولا يعرف الجمهور أي سياسة اقتصادية سوف تتبعها الحكومة الجديدة المقبلة.

## وفد من OECD يصل إلى

## إسرائيل لفحص مكافحة الفساد

يصل في الأيام المقبلة وفد عن سكرتارية منظمة التعاون بين الدول المتطورة OECD لفحص مدى مكافحة الفساد في أجهزة الحكم، في الوقت الذي تخصص بالساحة السياسية قضايا فساد ضخمة، وخاصة تلك التي يتورط فيها حزب "يسرائيل بيتينو" بزعامة أفيدور ليرمان، ومن المتوقع أن توصي الشرطة حتى قبل الانتخابات بتقديم لوائح اتهام ضد عدد ليس بقليل من الأسماء المرتبطة بهذا الحزب، وقد يكون بينهم منتخب جمهور وعاملين في أروقة الكنيست، والمؤسسات الرسمية والوزارات، ولكن مقابل هذا تكشفت سلسلة من قضايا الفساد التي تعد "صغيرة" أمام قضية "يسرائيل بيتينو" وقد يتورط فيها بنيامين نتنياهو وزوجته سارة.

ومن المفترض أن يفحص وفد OECD مدى التزام إسرائيل بميثاق المنظمة الذي وقعت عليه في العام ٢٠٠٩، بمعنى إلى أي مدى تكافح الفساد في مؤسساتها الرسمية، ففي تقرير العام ٢٠١٢ للمنظمة ذاتها حلت إسرائيل في المرتبة ٣٤ الدنيا، من أصل ٣٥ دولة، كما تبين أن إسرائيل من بين سبع دول لم تطبق ميثاق المنظمة المتعلق بمحاربة الفساد.

وقالت وزارة العدل الإسرائيلية إن الوفد سيلتقي مع ممثلي جهات مختلفة، من مؤسسات الدولة وأجهزة تطبيق القانون، وجهات اقتصادية خاصة، وحتى الرقابة العسكرية، وسيفحص الوفد إلى أي مدى تعمل مؤسسات الدولة على مكافحة الفساد، إضافة إلى أي مدى تمتع مؤسسات أجهزة تطبيق القانون بالحماية لمن يكشف عن قضايا فساد، وإذا تم اتخاذ تدابير جديدة من قوانين وغيرها، للجم وحتى منع مظاهر فساد الحكم، على أشكالها.

وكانت جمعية دولية تعنى بشفافية الحكم وتصدر تقارير سنوية بالتنسيق مع منظمة OECD قد انتقدت عدم قيام الأجهزة الإسرائيلية في السنوات الثلاث الأخيرة بأي تحقيق ضد شركات إسرائيلية دفعت رشاًوى لجهات خارجية كي تمر صفقات تجارية مع دول معينة، وهو ما كشف النقاب عنه في الخارج، إلا أن الأجهزة الإسرائيلية رفضت التحقيق في هذه القضايا.

إعداد: برهوم جرابسي

## الأحزاب تتنافس على برامج اقتصادية وبنك إسرائيل يدعو إلى شد الحزام!

\*بنك إسرائيل المركزي يضع أمام الحكومة خيارين: إما رفع ضرائب لزيادة المداخيل بأكثر من ملياري دولار سنويا، وإما تقليص مصروفات الحكومة سنويا\*



بنك إسرائيل: مؤشرات تناقض الدعاية الحزبية.

الموازنة تدريجيا من ٢.٠١٤٪ في العام ٢٠١٥ إلى ١.٥٪ في العام ٢٠١٩، وهذا بات من الممكن إقراره بسبب التأخر في تطبيق موازنة العام الجاري.

إلا أنه في العام المقبل ٢٠١٦، سيكون على الحكومة أن ترفع الضرائب بشكل يضمن لها زيادة مداخيل بقيمة ٨ مليارات شيكل، أي حوالي ٢.٦ مليار دولار. وحذر البنك من أنه من دون رفع الضرائب، أو تقليص المصروفات، وفي نفس الوقت بقي العجز للعام الجاري في حدود ٣٪، فإن حجم الدين العام، بالمقارنة مع الناتج العام، سيرتفع إلى نسبة ٧٠٪ مع حلول العام ٢٠٢٠، بعد أن انخفض في العام الماضي ٢٠١٤ إلى مستوى ٦٧٪، وهي النسبة الأدنى منذ سنوات طوال، إذ تهدف إسرائيل للهبوط إلى نسبة ٦٠٪ من الناتج العام، وهي النسبة القائمة في الدول المتطورة، حتى قبل اندلاع الأزمة الاقتصادية في السنوات الأخيرة.

ويقول محللون إن تقرير بنك إسرائيل المركزي يعني أن على الحكومة المقبلة أن تتبع سياسة تقليصات وتشق، تقريبا طيلة سنوات ولايتها، إذا بقيت لأربع سنوات وأكثر، لأن ما يطالبه بنك إسرائيل عمليا بتقليص مصروفات الحكومة، أو زيادة الضرائب، بما يقارب ١٪ من إجمالي الناتج العام، وهذا يكون أقرب إلى ١٠ مليارات شيكل سنويا.

شيكال، ما يعادل حاليا ١.٨ مليار دولار، بما في ذلك تقليص الانعكاسات الاقتصادية للعدوان على خزينة الضرائب وغيرها من القطاعات الاقتصادية.

ويقول البنك إن العجز في الموازنة العامة، للعام الماضي ٢٠١٤ بلغ ٢.٨٪ من حجم الناتج العام، وهو أقل بقليل من نسبة ٣٪، التي كانت مخططة ومتوقعة للعام الماضي. ويذكر في هذا المجال أن إجمالي العجز حتى نهاية الشهر ما قبل الأخير من العام الماضي بلغ نسبة ٤.١٪، إلا أن الحكومة ضاعفت العجز، من خلال تحويل ميزانيات كانت مخططة وفاض ميزانيات إلى وزارة الدفاع ومصاريف أخرى.

وحسب البنك، فإن الصرف القائم حتى إقرار الموازنة العامة نهائيا للعام الجاري ٢٠١٥، أي حتى نهاية تموز، سيكون بناء على ميزانية العام الماضي جزئيا، حسب ما ينص عليه القانون، وهذا من شأنه أن يقلص مصاريف الحكومة المدنية، ما يسمح لها بعدم خرق الميزانية لدى إقرارها، جراء زيادة ميزانية الجيش.

ويدعو بنك إسرائيل مجددا إلى التمسك بنسبة عجز الموازنة التي جرى إقرارها في العام ٢٠١٣، بنسبة ٢.٥٪، وليس النسبة التي أقرها مشروع الموازنة الذي أقرته حكومة نتيناهو، وهو ٣.٤٪. وحسب البنك فإن على الحكومة المقبلة أن تستمر بمخطط تخفيض العجز في

خاصة إذا كانت برئاسة بنيامين نتيناهو حسب ما تشير إليه استطلاعات الرأي، على تعديل قانون نظام إقرار الموازنة العامة، مجددا، بشكل يجيز للحكومة تقديم مشروع الموازنة لعامين في آن واحد، وهو النظام الذي جرى اتباعه من العام ٢٠٠٩ إلى العام الماضي ٢٠١٤، إلا أنه جرى تعديل القانون في العام الماضي، بشكل يعيد الموازنة إلى عام واحد، بموجب شرط وزير المالية في حينه يائير لبيد، رئيس حزب "يوجد مستقبل"، للانضمام إلى ائتلاف بنيامين نتيناهو، ولا يبدو أن التعديل المتوقع سيقلع معارضة، لأن الحكومة والكنيست لن يكون بإمكانهما الانتهاء من إقرار موازنة العام الجاري قبل نهاية تموز المقبل، وهو موعد بدء أعداد ميزانية العام التالي ٢٠١٦.

## مديح وتحذير

وكان تقرير بنك إسرائيل المركزي، وقبل اطلاق تحذيره بشأن قيود الميزانية المقبلة، قد امتدح الإجراءات التي قامت بها حكومة بنيامين نتيناهو، وأدت إلى لجم العجز في الموازنة العامة، على الرغم من العدوان على قطاع غزة في صيف العام الماضي ٢٠١٤، وقال البنك إن سيطرة الحكومة على مصاريفها الجارية في العام الماضي، ساهم في امتصاص مصاريف العدوان على غزة، بقيمة ٧ مليارات

يستطيع عضو الكنيست أو الوزير رفض طلب من يساعده على الدخول إلى الكنيست أو الحكومة؟

في إطار تحقيقات الشرطة في قضية الفساد بخص شبهات بان المستشارين والعاملين في مجموعات الضغط كانوا مشاركين في تجنيد أموال حكومية لصالح مؤسسات وجمعيات، مقابل الحصول على جزء من الأموال، أو تحويل جزء من الأموال الحكومية إلى مقرين حزبيين، كذلك يجري فحص شبهات حول أن مستشارين إعلاميين دفعا رشاًوى لجهات في سلك خدمات الدولة، مقابل ميزانيات لمؤسساتهم، والفوز بعطاءات لتنفيذ مشاريع للوزارات المختلفة.

هذه التحقيقات الجارية يجب أن تضيء ضوءاً أحر، فالفساد التي عليها أن تفصل بين المستشارين وبين منتخبي الجمهور علوها ليس كافيا، وحتى الآن بالإمكان الاتفاف عليها بسهولة تامة، فمثلا، القانون الذي يضع ضوابط لعمل مجموعات الضغط، ويلزم كل عامل في هذه المجموعات أن يكشف عن أسماء زبائنه، يسري فقط على عمل هؤلاء داخل مبنى الكنيست وليس خارجه، فإذا ما قرر أحد عاملي مجموعات الضغط أن يكون "خارج نطاق جهاز رادار" الجمهور ووسائل الإعلام، فعليه ضمان اقناع الوزراء وأعضاء الكنيست وكبار المسؤولين، خارج مبنى الكنيست، دون أن يكون ملزما بتقديم تقرير شفاف حول طبيعة عمله ومن يقف من ورائه.

ومن أجل اقتلاع الظاهرة، على المستشار القانوني للحكومة بلورة أنظمة جديدة، يصادق عليها الكنيست والحكومة بطبيعة الحال، من أجل تقييد نشاط المستشارين على أشكالهم بين منتخبي الجمهور والزاهم بشفافية أكبر.

وبداية، يجب توسيع نطاق قانون تقييد عمل مجموعات الضغط، ولا يقتصر فقط على عاملي هذه المجموعات، بل أن يشمل أيضا المستشارين الاستراتيجيين، والناطقين،

## كيف نمنع انهيار السدود ما بين رأس المال والسلطة؟

أي وزير آخر، أو عضو كنيست، قد التقى مع حيتان المال، أو ممثليهم، قبيل التصويت على قوانين وقرارات تتعلق بهم.

إضافة إلى هذا يجب تعميق الشفافية، والزام أعضاء الكنيست بالكشف عن مصالحهم الاقتصادية، والكشف عن أسماء الجهات التي كانوا معها على اتصال في حياتهم العملية، قبل أن يتولوا مناصبهم في الكنيست والحكومة، كي يكون بإمكان الجمهور أن يتابع ويفحص عملهم، بما يرتبط مع ماضيهم ومصالحهم، وفحص ما إذا هناك تضارب مصالح خلال عملهم البرلماني والحكومي، ويجب الحظر على الوزراء والوزارات والمؤسسات الحكومية شراء خدمات مستشارين خارجيين من خارج سلك خدمات الدولة، مثل استشارات قضائية وإعلامية واعلانية وغيرها من الاستشارات، تحسبا لارتباط مستشارين بجهات لها مصالح في توجهات ما في عمل الوزراء وأعضاء الكنيست إن تبني هذه الإجراءات أحد يعرف ما هي المصالح التي يريدون تحقيقها لدى توجهم لمنتخبي الجمهور.

كذلك يجب اعتبار كل عمل ضمن مجموعة ضغط غير معلنة لإدارة الكنيست وفي موقعه في الانترنت على أنه مخالفة جنائية، وأن يكون على كل عامل ضمن مجموعات الضغط أن ينشر في موقع الكنيست كافة الوثائق والمستندات التي يوزعها على أعضاء الكنيست، ولو كان عضو كنيست واحد، وأيضا الوزراء وكبار المسؤولين في مؤسسات الدولة.

وفي المقابل، على أعضاء الكنيست والوزراء أن يعرضوا في موقع الكنيست تقريرا فصليا حول لقاءاتهم مع مجموعات الضغط، وذوي المسؤوليات في القطاع الاقتصادي الخاص، الذي طلبوا من الوزراء والنواب دفع وإقرار إجراءات اقتصادية أيا كانت، وبهذا الطريقة بالإمكان أن تعرف إذا ما رئيس الوزراء أو وزير المالية، أو

(عن "ذي ماركرز" - بتصرف)

## «حضور» أميركي لافت في الانتخابات الإسرائيلية العامة!

**«هذا ما يتبين من آخر الأحداث مثل خطاب نتنياهو في الكونغرس وكشف المشاركة الأميركية في اغتيال عماد مغنية واتهام إدارة أوباما بتمويل حملة لإسقاط اليمين»\***



(أفب)

ورجل الأعمال الـسُون كسـتـيـثـيـل، وأورـي فـايـس، وجمـيعـهم يؤيدون حل الدولتين وبعضهم يعارض الاستيطان. وتستند حملة جمعية “٧١٥” إلى الحملة الانتخابية لأوباما في انتخابات الرئاسة الأميركية في العـصـام ٢٠٠٨. وينفذ الحملة في إسرائيل مكتب العلاقات العامة الأميركي نفسه الذي نظم حملة أوباما.

ورفضت الجمعية الإفصاح عن المبالغ التي قدمها كل واحد من المتبرعين، لكنها شددت على “أننا نعمل بموجب القانون، وحتى أننا توجهنا بمبادراتنا إلى مراقب الدولة بعد تأسيس الجمعية مباشرة، وقبل تقديم الليكود التماسا ضدنا، وقدمنا للمراقب معلومات حول أهداف الجمعية ونشاطها”.

كذلك شددت الجمعية على “عدم وجود أي دولة أو حزب أو إقليم ما يقدم تبرعات إلى الجمعية”.

لكن حزب الليكود يدعي أن تمويلا من الإدارة الأميركية وصل إلى جمعية “صوت واحد”، الضالعة في تمويل “٧١٥”، وأن عضو الكنيست السابق، ويوثيل حسون، هو مرشح في “المعسكر الصهيوني” الأمر الذي يثبت العلاقة بين الجمعيتين.

وعُقب “صوت واحد” على ذلك بالقول إن “صوت واحد هي حركة من أجل دفع تسوية سياسية وتعمل مع جميع الأحزاب في الكنيست، ويوثيل حسون ليس ناشطا في الجمعية ولم يكن عضوا في إدارتها”.

وتبين من تحقيق نشره موقع “واللا” أن ثمة قياديين بين حزب اليمين الليكود و”البيت اليهودي”. “جمعوا مبالغ غير مسبوقه من حيث حجمها من رجال أعمال وشخصيات هامة في خارج البلاد، لتمويل حملاتهم الانتخابية داخل الحزبين”.

ليفني، والدعوة إلى إسقاط نتنياهو عن الحكم. وعقد حزب الليكود مؤتمرا صحافيا في تل أبيب، الأسبوع الفائت، اتهم فيه جمعيتي «انتصار ٢٠١٥ - ٧١٥» و”صوت واحد” بأنها ترتكبان مخالفات جنائية لقانون تمويل الجمعيات، وأنها جمعتا ملايين الدولارات من أجل القيام بحملة داعمة لـ”المعسكر الصهيوني” بغية إسقاط نتنياهو.

واستعرض المحامي دافيد شيمرون، وهو محامي لليكود وعائلة نتنياهو، خلال المؤتمر الصحافي، ما وصفه بأنه “أدلة على مخالفت جنائية” ترتكبها الجمعيات. وقال شيمرون إن “قضية الجمعيات اليسارية ٢٠١٥ تُنفذ من خلال الاستعانة بمنظمات يسارية، مثل ‘صوت واحد’ و’مولاد’، المدعومة بملايين الدولارات التي يتم ضخها من أوروبا والولايات المتحدة و’الصندوق الدائم لإسرائيل’. وكل هذا يجري، من خلال تدخل جهات دولية مغنية بإسقاط رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، وهذه مخالفة خطيرة لقانون تمويل الأحزاب الذي يضع حظرا جنائيا على تبرع من جهات من خارج البلاد لأحزاب سياسية في إسرائيل”.

وقالت تقارير صحفية إسرائيلية إن جمعية “٧١٥” تأسست قبل شهر، ويدعو نشاطؤها إلى تغيير الحكم في إسرائيل، لكنها لا يدعون الناخبين إلى التصويت لحزب معين. ويدعي قياديون في حزب الليكود أن هذه جمعية وهمية وغايتها جمع تمويل من خارج البلاد لصالح الحملة الانتخابية لكتلة “المعسكر الصهيوني”.

هذا الأمر تونري عن مصادر في الجمعية قولها إن المتبرعين هم الملياردير اليهودي دانيال أبراهام، ورجل الأعمال ومؤسس جمعية “صوت واحد” دانيال لوفتسكي،

مغنية، الذي حافظ طوال السنين على نظام أمني صارم كي يبتعد عن الأضواء واستخدام هويات مزورة، حتى في دمشق التي تعتبر آمنة بالنسبة له؟ وأجاب برغمان على هذا السؤال بأن “كل ما نُشر بهذا الخصوص في السنين الأخيرة لا يقترب من الحقيقة” في إشارة إلى أن الموساد ليس الجهة التي وصلت إلى مغنية.

كذلك رأى المحلل العسكري في القناة العاشرة للتلفزيون الإسرائيلي، ألون بن دافيد، أن النشر حول ضلوع الاستخبارات الأميركية في اغتيال مغنية “يتضمن رسالة واضحة موجّهة إلى إسرائيل، وبالإمكان وصف ذلك بمحابة تذكير بكم كانت جيدة العلاقات بين الدولتين في الماضي، في فترة أولمرت وبوش”.

وأضاف بن دافيد أنه “على خلفية التوتر والحضيض في العلاقات في أعقاب الخطاب المزمع لرئيس الحكومة نتنياهو في الكونغرس، فإن التحقيق بإمكانه أن يكون بمثابة تذكير بالأمور الكبيرة التي بالإمكان تنفيذها عندما يكون هناك تعاون وتنسيق” بين إسرائيل والولايات المتحدة.

ويأتي الكشف عن هذه القضية، وتحميل نتنهايو مسؤولية توتر العلاقة مع أوباما وانعكاس عواقب ذلك على إسرائيل وامنها، في أوج المعركة الانتخابية الإسرائيلية الحالية.

#### نتنياهوو يتهم إدارة أوباما بتمويل حملة لإسقاطه

حاول حزب الليكود الحاكم، برئاسة نتنياهو، ربط إدارة أوباما بنشاط جمعيات تدعم الحملة الانتخابية لكتلة «المعسكر الصهيوني»، التي يقودها رئيس حزب العمل، إسحاق هرتسوغ، ورئيسة حزب «هتנוعا» (الحركة)، تسييي

بعدها تناول فيه وجبة العشاء. وسار باتجاه سيارته، فيما كانت تتعقبه خلية من عملاء “سي. أي. إيه..” وعندما وصل إلى سيارته انفجرت عبوة ناسفة كانت مزروعة في الدواب الاحتياطي، وقُتل مغنية على الفور.

وجاء في “واشنطن بوست” أن أفراد الموساد، الذين كانوا يجلسون في تل أبيب وعلى اتصال مع خلية المراقبة في دمشق، هم الذين حجروا العبوة، ونقلت الصحيفة عن مصدر أميركي قوله إن “الإسرائيليين طلبوا أن يضغطوا هم على الزناد. لقد كانت هذه عملية انتقام بالنسبة لهم”.

وحسب رواية “نيوزويك”، فإن العملاء الأميركيين هم الذي صنعوا العبوة الناسفة ونقلوها إلى سورية، عبر الأردن، وفي ليلة تنفيذ الاغتيال تواجد في موقع العملية عملاء من “سي. أي. إيه” والموساد. وتعرف أحد عملاء الموساد على مغنية، بينما قام عميل أميركي بتفجير العبوة.

وذكرت “واشنطن بوست” أن “سي. أي. إيه” والموساد تنازلا، خلال تعقب مغنية، عن اغتيال قائد قوة القدس في الحرس الثوري الإيراني، قاسم سليماني، الذي كان يرافق مغنية حينذاك، وأنه “في نقطة زمنية واحدة، وقف الرجلان في المكان نفسه وفي الشارع نفسه، وكل ما كان ينبغي فعله هو الضغط على الزر وحسب... لكن أفراد الخلية لم يحصلوا على إذن من الرئيس (جورج بوش الابن) لقتل سليماني”.

في إثر نشر هذين التحقيقين، تردت في إسرائيل سؤال واحد مركزي حول توقيت نشرهما. وتم ربط مسألة توقيت النشر بالعلاقة الوثيقة، آنذاك، بين الإدارة الأميركية والحكومة الإسرائيلية، والتلميح، أو حتى القول صراحة، إلى عواقب الأزمة بين أوباما ونتنياهو، في الوقت الراهن.

كذلك يأتي النشر بعد انتهاء جولة تصعيد بين إسرائيل وحزب الله، بدأت بغارة إسرائيلية في القنيطرة، قبل نحو ثلاثة أسابيع، وقتل ستة مقاتلين من حزب الله وجنرال إيراني، وانتهت برد حزب الله عليها بهجوم في مزارع شبعا، يوم الأربعاء قبل الماضي، أسفر عن مقتل جنديين إسرائيليين وإصابة سبعة آخرين. ورغم عدم تحمل إسرائيل مسؤولية الغارة، إلا أن قوات الأمم المتحدة في مرتفعات الجولان أكدت أنها رصدت مروحيات مقاتلة إسرائيلية تتجه نحو موقع الغارة.

وكتب محلل الشؤون الاستخباراتية والإستراتيجية في صحيفة «يديعوت أحرونوت»، رونين برغمان، أنه «بمدى عمق العلاقات الوثيقة بين البيت الأبيض ومكتب رئيس الحكومة (الإسرائيلي) يكون الارتباط الاستخباراتي بين الأجهزة في الدولتين» وأشار برغمان إلى أنه على الرغم من العلاقة الوثيقة في حينه بين رئيس الموساد، مئير داغان، ورئيس شعبة الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية، عاموس يادايان، وبين رئيس “سي. أي. إيه”، مايكل هايدن، إلا أن هذه العلاقة الوثيقة ما كانت تستتحق من دون العلاقة الوثيقة بين رئيسي حكومة إسرائيل، أريئيل شارون وياهوود أولمرت، وبين الرئيس بوش الابن.

ولمخ برغمان إلى توتر العلاقات الحالي بين أوباما ونتنياهو بالقول إنه “بالإمكان الاشتياق فقط إلى تلك الأيام”.

ولفت برغمان إلى أن تعلق الاستخبارات الإسرائيلية بحليفاتها الأميركية بالغ جدا. وحول سبب حاجة الموساد إلى الأميركيين.. إذا ما نجح في تعقب مغنية والتعرف عليه في دمشق، كتب برغمان أن السبب هو أنه توجد سفارة أميركية في دمشق، ولذلك فإنه “بالإمكان إرسال بريد دبلوماسي (سري) إليها، وتوجد لموطنها شرعية في الخارج في دمشق، وبإمكانها أن تشكل عنوانا للجوء في ساة الهروب”. وطرح برغمان سؤالا آخر: كيف نجح الموساد بالوصول إلى

يبدو أن الولايات المتحدة، من خلال الإدارة الأميركية والكونغرس، حاضرة بقوة في المعركة الانتخابية الجارية في إسرائيل. ورغم أن بعض التفاصيل لا تثبت هذا التدخل، لكن الأمور تُسوّق بهذا الشكل على الأقل.

من جهة، تبدو صورة الحضور الأميركي في المعركة الانتخابية الإسرائيلية واضحة للغاية، من خلال دعوة رئيس الأغلبية الجمهورية في الكونغرس، جون باينر، لرئيس حكومة إسرائيل، بنيامين نتنياهو، إلى إلقاء خطاب حول إيران في الكونغرس، قبل شهر من الانتخابات، التي ستجري في ١٧ آذار المقبل. وبناء على طلب نتنياهو، تم تأجيل موعد الخطاب إلى ٣ آذار، أي قبل أسبوعين فقط من يوم الانتخابات. وجرت دعوة نتنياهو لإلقاء هذا الخطاب من دون إبلاغ البيت الأبيض، ما أثار غضب الرئيس باراك أوباما، وأعلن وزير الخارجية الأميركي، جون كيري، أنه علم بشأن خطاب نتنياهو في الكونغرس من تقارير نشرتها وسائل الإعلام. وتبين أن إسرائيل، أيضا، خدعت الإدارة الأميركية في هذا السياق. فقبل ساعات قليلة من الإعلان عن دعوة نتنياهو لإلقاء خطاب في الكونغرس كان كيري يجتمع مع سفير إسرائيل في واشنطن، رون ديرمر، وهو مستشار سابق وأحد أكثر الأشخاص المقربين من نتنياهو.. لكن ديرمر لم يش بسر الخطاب أمام كيري.

وأعلن أوباما وكيري أنهما لم يلتقيا مع نتنياهو خلال زيارته لواشنطن.

وقال أوباما إن الاجتماع مع نتنياهو قبل أسبوعين من الانتخابات الإسرائيلية «ليس لثقاق»، والقضية لا تنحصر هنا بجر الرئيس الأميركي إلى المعركة الانتخابية في إسرائيل، وإنما هي بمثابة «صب الزيت على ناره» الأزمة المتصاعدة في العلاقات بين إدارة أوباما وحكومة نتنياهو، وبينهما شخصيا، في ظل الخلافات الحادة حول الملفين الإيراني والفلسطيني.

وسيعطي نتنياهو خطابين في العاصمة الأميركية، الأول في الكونغرس، والثاني أمام المؤتمر السنوي للجنة الشؤون العامة الأميركية الإسرائيلية «إيباك»، الذي يعقد في بداية الشهر المقبل.

#### توقيت النشر عن اغتيال عماد مغنية

في أعقاب الغضب الشديد في الإدارة الأميركية على دعوة نتنياهو لإلقاء خطاب في الكونغرس، نشرت صحيفة «واشنطن بوست» ومجلة «نيوزويك»، في نهاية الأسبوع قبل الماضي، أن وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية (CIA) شاركت في عملية اغتيال القائد العسكري لحزب الله، عماد مغنية، في دمشق في شباط العام ٢٠٠٨.

وكان الاعتقاد السائد حتى الآن، أن الموساد الإسرائيلي هو الذي اغتال “رئيس أركان قوات حزب الله”، قبل سبع سنوات. إلا أن التسريبات لوسيلتي الإعلام الأميركيتين تشير إلى أن عملية اغتيال مغنية استندت إلى معلومات استخباراتية زودتها CIA للموساد.

وتحدر الإشارة إلى أن إسرائيل لم تعلن أبدا، بشكل رسمي، مسؤوليتها عن اغتيال مغنية. لكن النشر في وسيلتي الإعلام الأميركيتين، لا يتحرك مجالا للشك بأن الموساد نفذ عملية الاغتيال هذه. فقد كتب الصحافي جيف ستاين في “نيوزويك” أن الولايات المتحدة كانت الجهة التي قادت الاغتيال، فيما أكد الصحافي آدم غولدمان في “واشنطن بوست” أن واشنطن كانت شريكة مركزية في تنفيذ الاغتيال.

ووفقا لـ”واشنطن بوست”، فإنه في مساء يوم ١٨ شباط العام ٢٠٠٨، غادر مغنية مطعما محليا في ضاحية كفر سوسا

## الغرب مستغرق في تنكره لـ«التهديد الإسلامي» المتصاعد!

ليست ضد حرية التعبير، وإنما هي تهدف إلى تدمير الديمقراطية توطئة لاتتصام الإسلام.

إن حكومة فرنسا وحكومات سائر دول أوروبا، وكذلك الإدارة الأميركية الحالية، ومعها وسائل الإعلام العالمية المسماة Main stream Media، تعيش حالة تنكر تامة وشاملة تجاه ما يحدث، وهي بذلك تساهم في تفاقم الأزمة الاجتماعية في أوروبا، وتعيق معالجة جذر المشكلة. كذلك فإن الأحزاب التقليدية في أوروبا، سواء المحسوبة على اليمين أو اليسار، ليس لديها حل للمشكلة، أو على الأصح تتجاهل المشكلة، وتواصل الوعظ ضد العنصرية ضد “الخطأ” بين الإرهاب والإسلام، في الوقت الذي يتصاعد فيه خطر تهديد الإرهاب الإسلامي. في المقابل فإن مواطني تلك الحكومات والأحزاب، أقل ارتياكا و”لبيلة”، فهم يردون بمظاهرات احتجاج أخذه في الاتساع، كما حصل في ألمانيا، و / أو بالتصويت لأحزاب اليمين المتطرف، كما رأينا في السويد وفرنسا، بل وفي جميع دول أوروبا، في الانتخابات الأخيرة لبرلمان الاتحاد الأوروبي، حيث حصلت أحزاب اليمين المتطرف على ٤٣٪ من الأصوات.

لقد بات واضحا لكل ذي بصيرة، في أعقاب الأحداث الأخيرة في فرنسا وبلجيكا وألمانيا، أن الحرب ضد الإرهاب الإسلامي أصبحت في أوجها، وهناك في دول أوروبا حاليا مئات “الجهاديين”، الذين عادوا من سوريا والعراق، وهم يتأهبون لشحن عمليات إرهابية لتزويج السكان الأوروبيين والمس بأمنهم الشخصي، بل وزعزعة الاستقرار السياسي للقارة الأوروبية “الأكثر تنورا” بين سائر القارات، والتي لم تدرک وجوب الاستعداد لها هو قادم، رغم أن العنوان كان مكتوبا على الجدار منذ سنوات طوال. مع ذلك، وبعد كل ما حدث في الأسابيع الأخيرة، فإن لهجة الخطاب الأوروبي لم تتغير حتى الآن: الإسلام بريء من الإرهاب، بينما تواجه إسرائيل تقديم دعاوى ضدها أمام المحكمة الجنائية الدولية في لهاي، بتهمة ارتكاب جرائم حرب. وكما يقال: الملك يمشي عاريا، لكنه لا يريد الاعتراف.

(\*) سفير إسرائيل الأسبق في مصر وباحث كبير في «المركز الأورشليمي للابحاث والشؤون العامة»، ترجمة خاصة.

الاندماج في المجتمع بسبب سياسة حكومية فاشلة أي أنها توجه اللوم لنفسها. وتبدل وسائل الإعلام الأوروبية جددا وحرما كبيرين على إخفاء ما يحدث في المجتمعات الإسلامية المحلية (في دول أوروبا)، وإخفاء أهدافها المعلنة بشأن الرغبة في أسلمة الغرب. فقط في مواقع الانترنت الخاصة (في أوروبا) يمكن العثور على مواد مثيرة للاهتمام والمخاوف حول تنامي قوة الأقليات المسلمة ونواياها.

هذا الاتجاه من التفكير السائد في الغرب، وجد تعبيراً جليا أثناء الأحداث (الهجمات) الأخيرة في فرنسا. فكلمة «إسلام» لم يرد ذكرها تقريبا (في سياق الهجمات التي وقعت في فرنسا)، بل جرى الحديث دون توقف عن «إرهابيين»، على الرغم من أن هؤلاء الإرهابيين أنفسهم قالوا مرارا بأنهم يعملون باسم الإسلام. كذلك لم يتطرق أحد إلى حرب الحضارات، فيما اكتفى المتحدثون الرسميون بالقول إن الهجمات استهدفت المس بحرية الصحافة، التي تشكل إحدى القيم الجوهرية لفرنسا. ولكن، لماذا لا تشكل التعديات المستمرة التي يرتكبها مسلمون ضد يهود فرنسيين، فقط لكونهم يهودا، مسا لهذه القيم الفرنسية؟ ومن اللافت أنه أثناء وقوع الحادث في محل بيع الماكولات اليهودية، تحدثت وسائل الإعلام والسلطات الفرنسية عن احتجاج رهائن في «هيبير كاشير» من دون ذكر كلمة يهود. يبدو أنه ليس مريحا للفرنسيين أن ينطقوا بكلمة «يهودي»، التي تنطوي على تاريخ ثقيل وطويل من الاضطهاد والإساءة، وللذين لم تواجهها أوروبا حتى الآن. وقد ذهب الرئيس الفرنسي شوما أبعاد، حين سارع إلى مخاطبة الجمهور المسلم في «معهد العالم العربي» في باريس قائلأ إن المسلمين هم الضحية الأولى للتعصب وعدم التسامح. ولكن السؤال هنا: تعصب من؟ ومن هو الضحية الدائمة لهذا التعصب إن لم يكن اليهود، والقيم الديمقراطية بطبيعة الحال؟ وبحسب ما قاله الرئيس هولاند، فإنه لا تناقض بين الإسلام والديمقراطية(!)، في الوقت الذي تشكل فيه الديمقراطية العدو الأول للإسلام، القائم على مبدأ أن الله هو المشرع الوحيد، وليس قطعا البرلمان صنيعة الإنسان. إن الحرب التي تشنها منظمة «داعش» ومثيلاتها،

لقد تجاهل الرئيس أوباما بصورة تامة حرب الإسلام ضد الولايات المتحدة، والتي وجدت تعبيريا لها في الأعوام الأخيرة في هجمات وقعت في الولايات المتحدة ذاتها، نفذها مسلمون كانوا مبدئيا «مدمجين» في المجتمع الأميركي، كما حصل في بوسطن و«بورت هود». صحيح أن الولايات المتحدة تخوض حربا ضارية ضد عناصر منظمة «القاعدة» في اليمن وباكستان وأفغانستان، تستخدم فيها بشكل رئيس طائرات بدون طيار هجومية، ولكن وفقا للمصطلحات الأميركية المذكورة، فإن الحديث يدور حول «مطرفين» أو «مجرمين»، وسط تجاهل الأيديولوجيا الدينية التي يعملون باسمها. فهل يعني ذلك دس الراس في الزملا بغية تجنب الاعتراف بالمشكلة؟ وهل يمكن القضاء على عدو إسلامي متطرف، يجد قواعد دعم وتأييد في البلدان الإسلامية وفي صفوف الأقليات المسلمة في دول الغرب، دون التطرق للأيديولوجيا التي يعمل انطلاقا منها؟!

إلى ذلك، فإن الحرب التي تقودها الولايات المتحدة ضد تنظيم الدولة الإسلامية في سورية والعراق (داعش)، تجري أيضا وسط التفاوض عن عقيدة وأهداف هذا التنظيم، ودون أي نجاح يستحق الذكر حتى الآن. فعلى الرغم من مئات الغارات الجوية التي شنها التحالف الدولي على أهداف لمنظمة «داعش» في العراق وسورية، فقد واصلت المنظمة توسيع مناطق سيطرتها، والاستعداد في الوقت ذاته لشحن هجمات في أوروبا، كما أعلنت اعترافها تنفيذ هجمات في الولايات المتحدة أيضا.

هناك تفكير مشابه قائم في أوروبا أيضا، وإن كانت أسبابه مختلفة. وعلى ما يبدو فإن هذا التفكير ينبع من أيديولوجيا السياسة الصائبة والتعددية الثقافية، من جهة، ومن الخوف من الإرهاب الإسلامي وقلّة الفهم والحيلة تجاه الأقليات المسلمة، التي ترفض الاندماج في المجتمعات الأوروبية (الغربية)، والتي تشكل في الوقت ذاته دقيقتا للمنظمات الإرهابية، من جهة أخرى. ويلاحظ في هذا السياق أن السلطات ووسائل الإعلام في أوروبا تتعمد إخفاء أسماء الرعايا المسلمين الذين يرتكبون جرائم وأعمالا إرهابية، بل وتجد الذرائع والمبررات لتفسير سلوك هؤلاء «الشبان»، كما تفصحهم أحيانا، من قبيل عدم

المسيرة، كما أنه لم يرسل مندوبا رفيعا لينوب عنه فيها. صحيح أن المتحدث باسم البيت الأبيض اقر بأن ذلك كان خطأ (وأنه كان يجب على الإدارة الأميركية أن ترسل مسؤولا مرتبة أعلى من سفير للشاركة في المسيرة التضامنية في باريس)، وأن وزير الخارجية الأمريكي جون كيري أعرب عن أسفه واعتذاره أمام الرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند، ولكن ذلك لا يبديل ولا يغير في ما حدث. فقط الرئيس أوباما ذاته كان يمكن له اتخاذ مثل هذا القرار اللافت والبعيد الأثر، وما لا شك فيه أن المسلمين أينما كانوا، فهموا هذه الرسالة. فالرئيس أوباما يحرص، وفقا للسياسة التي يتبعها منذ توليه لمنصبه، على توجيه رسالة للعالم الإسلامي فحواها أنه معني بالحوار مع المسلمين، حتى لو كان ذلك بثمن التفاوضي عن الإرهاب الإسلامي. ويرى أوباما في إضعاف الولايات المتحدة الأميركية وفي الحوار مع العالم الإسلامي هدفين مهمين من الدرجة الأولى، وقد برهن على ذلك بوضوح في أول خطابين لقاها في أنقرة والقاهرة. وقد وجدت استراتيجيا تطبيق هذه السياسة تعبيرا سافرا لها في الوثيقة التي نشرها البيت الأبيض في كانون الأول ٢٠١١، والتي أكدت على ضرورة التعاون مع الجاليات المحلية في الولايات المتحدة، أي مع المسلمين ومنظمااتهم، وخاصة مع «الإخوان المسلمين»، وذلك بهدف مكافحة التطرف والرادكالية، والمقصود بطبيعة الحال الإرهاب الإسلامي، غير أنه لم تذكر بالاسم، في هذا السياق، سوى منظمة «القاعدة». واستمرار لما تضمنته هذه الوثيقة فإن المؤسسات الرسمية الأميركية – ومن ضمن ذلك وكالة مكافحة الإرهاب – لا تربط كلمة «التطرف» بمصطلحات مثل «الإسلام» و«الجهاد» أو «الشرعية الإسلامية».

من هنا فإن تغيب الرئيس أوباما عن التظاهرة المناهضة للإرهاب والإرهابيين المسلمين الذين ارتكبوا جرائم خطيرة باسم الإسلام، له أساس أيديولوجي – استراتيجي. وقد مضى أوباما شوطا أبعاد حين دعا الأوروبيين، في المؤتمر الصحافي المشترك مع (رئيس الوزراء البريطاني) دافيد كاميرون على ١٦ كانون الثاني الماضي، إلى التعامل بصورة أفضل مع الأقليات المسلمة، والعمل على دمجها في المجتمع، كما جرى في الولايات المتحدة الأميركية.

## رجعام زئيفي والجريمة المنظمة!

أقدم أربعة نشطاء من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، في تشرين الأول من العام ٢٠٠١، على اغتيال وزير السياحة الإسرائيلي، رجبعام زئيفي، انتقاما على اغتيال إسرائيل لأمين عام الجبهة، أبو علي مصطفى. وكان زئيفي، الذي يحمل رتبة لواء من الجيش، رمز اليمين المتطرف ويدعو باستمرار إلى ترحيل الفلسطينيين عن البلاد، واكتسب لذلك لقب "أعياة الترانسفير". لكن هذه الحقيقة لم تمنع إسرائيل الرسمية عن إطلاق اسم زئيفي على أطول شوارعها، الذي يبدأ من مدينة إيلات في أقصى الجنوب ويمر عبر غور الأردن وصولا إلى بلدة المطلة في أقصى الشمال. كذلك أطلق اسمه على شوارع في مدن وبلدات، ومن أجل تخليد اسمه قررت إسرائيل تخليد "تراثه" بيوم من كل عام، وتدریس "التراث" في المدارس.

وبثت القناة الثانية للتلفزيون الإسرائيلي، ضمن برنامج التحقيقات "عوفدا" (أي الحقيقة)، في نهاية الشهر الفائت، تحقيقا حول علاقة زئيفي مع "عصابة هكيرم"، التي كان يرأسها طوفيا أوشري ورحاميم أهاروني، من حي "كيرم هتيمانيم" (كرم اليمينيين) في تل أبيب. وتعتبر هذه العصابة أول تنظيم إجرامي منظم في إسرائيل.

ويبدأ أوشري وأهاروني بارتكاب جرائم سطو وسرقة، وسرعان ما انتقلوا إلى تجارة المخدرات وجرائم النصب والاحتيال في إسرائيل وخارجها وكذلك الابتزاز تحت التهديد والعنف. وبعد تحقيقهما النجاح في هذه الجرائم، انضم إليهما "جنود" كثيرون ليحققوا المزيد من النجاح الإجرامي، وفي أعقاب ذلك أخذوا يفسلون الأموال بشراء مصالغ تجارية شرعية. وتفككت هذه العصابة في أعقاب محاولة سرقة كبيرة ومقتل حارس شركة على أيدي أحد "جنودهما"، الذي سجن، وبعد سنوات صدر عفو بحق ليخرج من السجن عازما على فضح رئيسيه وكشف جرائم قتل ارتكباها وخطاها.

والأهم من ذلك، هو أن برنامج التحقيقات كشف عن العلاقة بين أوشري وأهاروني وبين زئيفي، الذي كان أكبر سياسي في إسرائيل ساعدهما في الحرب من البلاد واستمر في مساعدتهما بعد هربهما أيضا. وكان الثلاثة قد اتفقوا على اللقاء في مكان ما في جنوب تل أبيب، بعد أن أدرك أوشري وأهاروني أن عليهما الحرب من البلاد بسرعة، وأرادا أن يساعدهما زئيفي بالمعونة إلى سفينة شحن، كمسافرين متخفيين، وتهربيهما إلى خارج الحدود.

وكان الصحافي ناحوم برنياع قد كتب في صحيفة "دافار"، في العام ١٩٧٨، عن علاقات أوشري وأهاروني مع سياسيين وضباط، وأن أقوى العلاقات كانت تربطهما بزئيفي. لكن هذا الأخير لم يكن الوحيد الذي استضافه ورأس العصابة على موائد الطعام والشراب والنكاح، وكان من بين ضيوفهما سياسيون مثل موشيه دايان وشمعون بيريس وعدد من ضباط الجيش الذي يحملون رتبة لواء.

وأضاف برنياع أن "الضباط المتعشقين للترفيه اعتقدوا أن كل هذه الطيبات تمنح مجانا. (لكن) وفقا لتقرير اللجنة التي تصمت الحقائق بشأن الجريمة المنظمة أقرت بأن هذه الفحلات لم تكن مجانية وكان هناك مقابل كامل لقاءها...".

ويعني ما كتبه برنياع قبل ٣٧ عاما أن العلاقة بين زئيفي وهذين المجرمين الكبارين كانت معروفة طوال هذه السنين، وفي حينه، عندما هرب أوشري وأهاروني، استدعت الشرطة زئيفي إلى التحقيق عند شهادته بأنه ساعدهما على الهرب من البلاد. وقال زئيفي أثناء التحقيق بأن زئيفي لم يفته عند ذلك اللقاء قبل هربهما، وقال أنه ضل العنوان وعاد إلى بيته. وتمسك المجرمان بهذه الرواية طوال السنوات الماضية وادعيا أنها لم يلتقيا مع زئيفي قبل هربهما. ولم تنجح الشرطة الإسرائيلية في الحصول على أدلة بأن اللقاء تم فعلا، ولذلك أغلق التحقيق ضد زئيفي.

لكن أوشري كشف مقالته أجراها معه برنامج "عوفدا"، الذي

بث في نهاية الشهر الفائت، أنه وأهاروني التقيا مع زئيفي في المكان المقرر في جنوب تل أبيب وساعدهما على الهرب من البلاد.

وقال أوشري إن "هذه المرة الأولى في حياتي التي أتحدث فيها عن زئيفي جاء إلى اللقاء". وكشف المجرمان أيضا، عن أن الاتصال بينهما وبين زئيفي لم يفته عند ذلك اللقاء قبل هربهما، وقال أنه فيما كانت الشرطة الإسرائيلية والانتربول يلاحقانهما، كانا يمولان سفر زئيفي من إسرائيل إلى أمستردام، حيث كانا يخبئان، وهناك كان زئيفي يطلعهما على تفاصيل من داخل التحقيق الذي تجريه الشرطة ضدهما.

### "هالة بعد حرب حزيران"

كتب الوزير وعضو الكنيست الأسبق، يوسي سريد، في مقاله الأسبوعي في صحيفة "هآرتس" يوم ٣٠ كانون الثاني الفائت، أنه "في حينه، قبل ٣٥ عاما، كنا نعرف أن رجبعام زئيفي ينتمي إلى "عصابة هكيرم". وكنا نعرف أن الثلاثة هم أخوة في المسدس، وكيف سقط كاتم صوت - وهو شيء نادر في تلك الأيام - بأيديهم. وعلنا بما قيل في المحادثة التي تم تسجيلها بعد اكتشاف الجثث في الرمال (لضحايا العصابة)".

وأشار سريد إلى محاولات سياسيين منع دخول زئيفي بماضيه الإجرامي إلى الخلية السياسية. وكتب "ما الذي لم نفعله لدى تسرحه من الجيش كي نمنعه من دخول السباق إلى القمة المدنية، وفشلنا كعادتنا. وعندما وجد وزير الداخلية والشرطة أن من الصواب تعيينه هو بالذات مستشارا خاصا، اعتقدنا أن هذه فكرة مجرمة، لأنه بذلك يجعلون المجرمين يدرسون الشرطة". وأضاف أن وزير الداخلية في حينه، يوسف بورع، رفض عرضة وجهها إليه ١٢ عضو كنيست وطلبوا فيها بعدم تعيين زئيفي مستشارا.

وأكد سريد أن زئيفي لم يكن الضابط الوحيد الذي تورط مع مجرمين "بعد تلك الحرب التي خدرته" في إشارة إلى حرب حزيران العام ١٩٦٧. وأضاف "لكن الأخوة غطت على كافة الجرائم" وتعاملوا مع الضباط ومع زئيفي "بحذر بالغ" بسبب الهالة التي أحاطت بهم.

من جانبه، كتب برنياع في "يديعوت أحرونوت"، الأسبوع الماضي، أن "المشكلة ليست زئيفي، وإنما مشروع التخليد الذي أقامته الدولة من أجله. وبسبب هذا التخليد، ومن أجله فقط، يستوجب إجراء تحقيق حول ما فعله زئيفي حينذاك وما لم يفعله، وإذا اتضح أن كل شيء كان حقيقة، سيدرك الجميع أن التخليد زائد، وليرتاج رجبعام زئيفي في مرقده بسلام، من دون مراسم رسمية ومن دون دروس تخليد في المدارس، وإذا ما اتضح أن زئيفي ناصح كالتلح، بإمكاننا مواصلة الإيجاب فيه بقلب هادئ، كنموذج للتقليد، وشخصية فذة"!!

## تحولات اجتماعية وسياسية بين «الروس» في إسرائيل أدت إلى هبوط شعبية ليبرمان وحزبه



مهاجرون من دول الاتحاد السوفييتي السابق لدى وصولهم إلى إسرائيل في العام ٢٠٠٠.

مبادرة دولية للامم المتحدة وتقدم في مناطق النزاعات. وهناك مجموعات صغيرة يطلقون على أنفسهم اسم «شيويعيين - فوضيين». وعموما، يلاحظ وجود عدة مجموعات صغيرة راديكالية نشطة، وأحد الأمور التي تعبر عنها هو نشوء خطاب نسوي بارز.

وفي هذه الأثناء يعمل مشروع من أجل تأهيل صحفيين ومدونين. وقالت عالمة الاجتماع من جامعة بن غوريون، الدكتورة يوليا زلمينسكي، إن «الفكرة من هذا المشروع هي انكشاف الطلاب على أكبر عدد ممكن من القضايا في المجتمع الإسرائيلي، من عنف الشرطة مروراً بالمساكن العامة وحتى مكانة البدو وعرب يافا. وهدفنا مزدوج، أولاً أن يندمج خريجونا في الصحافة الروسية وأن يؤثروا من الداخل. فالصحافة الروسية معزولة عن الخطاب العام، وليست نقدية أبدا تجاه الدولة ومؤسساتها، وهذا الوضع يجب تغييره. وثانياً، ستكون مسرورين إذا اندمجوا في وسائل الإعلام الإسرائيلية وربما بذلك سيشكلون تمثيلاً أكثر تعقيداً وتتراوح الأفكار المسبقة تجاه المهاجرين». وهناك مبادرة أخرى، بعيدة عن الأنظار حتى الآن، وغايتها عقد لقاءات بين إسرائيليين ناطقين بالروسية ومواطنين عرب في إسرائيل، «وبذلك يتم تفكيك المعادلة التي عمل ليبرمان جهداً من أجل غرسها لدى جمهور ناخبيه، وبموجبها أن الخطر الأكبر على مستقبل الأمة يأتي من منطقة وادي عارة والمثلث» وهي المنطقة التي يعن ليبرمان عن ضرورة نقلها إلى الدولة الفلسطينية أي اتفاق مستقبلي. وحلقة الوصل بين «الروس» والعرب، في هذا المشروع، هي رابطة خريجي جامعات الاتحاد السوفييتي التي تضم حوالي أربعة آلاف عربي يتحدثون اللغة الروسية.

### معطيات حول «الروس»

أولاً: يعيش في إسرائيل اليوم قرابة ٩٣٤ ألف مواطن هاجروا من دول الاتحاد السوفييتي السابق. وهاجر ٧٢٨٠ شخصاً من هذه الدول في العام ٢٠١٣، وبينهم ٤٢٢٠ روسياً.

ثانياً: نسبة البطالة بين «الروس» مشابهة لنسبة البطالة العامة في إسرائيل، وهي ٥.٧٪. لكن هذه النسبة ترتفع إلى ٦.٧٪ بين «الروس» الذين هاجروا إلى إسرائيل بعد العام ١٩٩٨. وتبين المعطيات أن «الروس» يشكلون ٤.٨٪ من العاملين في شركات القوى العاملة بشكل عام، و٤.٣٪ من العاملين في فرعَي الحراسة والنظافة بواسطة هذه الشركات. و٥.٦٪ من العاملين في فرع التمريض بواسطة هذه الشركات.

ثالثاً: يبلغ متوسط الدخل الشهري للعائلة «الروسية» ١١٣٤٠ شيكلاً، بينما متوسط الدخل العام في إسرائيل هو ١٥٤٥٥ شيكلاً.

رابعاً: ٤٧٪ من «الروس» و٧٥.٨٪ من اليهود في إسرائيل يملكون سيارة واحدة على الأقل؛ ١٥٪ من «الروس» و٤٩.٢٪ من اليهود يملكون محفف غسيل؛ ٢٠٪ من «الروس» و٤٧.٥٪ من اليهود يملكون آلة جلي الأواني.

خامساً: يسكن ٤٩.٦٪ من «الروس» و٦٦.٨٪ من العائلات اليهودية في شقة بملكيتهم. وينفق «الروس» على السكن ٣٧١٩ شيكلاً شهرياً، بينما تنفق العائلة اليهودية ٤.٦١ شيكلاً شهرياً.

سادساً: ٥٩٪ من «الروس» لديهم دراسة فوق ثانوية أو أكاديمية، و١٣.٧٪ يحملون شهادات تمكنهم من مزاوله مهنة أكاديمية. كذلك فإن ٢٧.٩٪ من «الروس» يحملون شهادة الماجستير، بينما هذه النسبة تنخفض إلى ٧.٥٪ بين اليهود.

الجيش الإسرائيلي، وخطاب التهديد الدائم (على إسرائيل). وهذه لم تعد يمينية تستند إلى المفهوم المبريالي السوفييتي، وإنما إلى مفهوم الفيتو اليهودي الإسرائيلي.

### «روس» يساريون

على الرغم من ميول «الروس» نحو أحزاب اليمين، بسبب غسيل الدماغ الذي تعرضوا له منذ أن وطئت أقدامهم في البلاد، إلا أن هناك مجموعات يسارية تندرج في إطار اليسار الصهيوني. أحد النشطاء في هذه المجموعات هو ميريك شطيرن (٣٦ عاماً) وهو نجل عضو الكنيست السابق عن حزب «يسرائيل بيتينو» يوري شطيرن، الذي توفي في العام ٢٠٠٧ وكان معروفاً بفكره ومواقفه اليمينية.

وقال شطيرن، الذي يعد رسالة الدكتوراه في موضوع السياسة والحكم في جامعة بن غوريون، إن أفكاره السياسية تبلورت في البداية بتأثير من أفكار والده، لكن بعد ذلك أثرت عليه أحداث، بينها خدمته في الجيش الإسرائيلي خلال حملة «الصور الوافي»، التي اجتاحت الجيش خلالها الضفة الغربية في العام ٢٠٠٢. وأضاف أن تغييرات كثيرة طرأت على أفكاره، خلال ال١٥ عاماً الماضية، وصوت خلالها لأحزاب «اليسار» وشطيرن هو مؤسس حركة جديدة للإسرائيليين الناطقين بالروسية باسم «جيل ١٥»، التي تنشط من أجل نهضة «روسية» بكل ما يتعلق بالهوية والثقافة والأفكار المسبقة وانعدام المساواة الاجتماعي، وأوضح «إننا نتحدث عن شبان كبروا هنا، وامتصوا ثقافة إسرائيلية، ويتحدثون العبرية، وبعضهم تعرض لصحوة سياسية أثناء الاحتجاجات الاجتماعية (في صيف العام ٢٠١١) ويحاولون تحدي الثقافة السياسية الفئوية، ويبحثون في الفجوة بينهم وبين مفاهيم الجيل السابق. والفكرة هي عدم التحول إلى اليسار، فيما يتعلق بجيل الأهل، وإنما طرح أسئلة حول سبب عدم فهمهم لنا ولمجمل المجتمع الإسرائيلي».

وأضاف شطيرن أن «النظرة مزدوجة: تدقيق نقدي نحو داخلنا ومواجهة اتجاهات شوفينية وقومية، إلى جانب كشف أفكار مسبقة وعنصرية لدى المجتمع العام تجاه الجمهور الروسي. فقد وضع الإسرائيليون، عموماً، الروس في الركن اليميني، كفاشيين وقوميين، وكان الجميع متراحين في هذا المكان. وفكرتنا الآن هي الخروج منه، وأن نفتح أمام الروس إمكانيات أخرى في الحيز الثقافي - السياسي بحيث يكون بالإمكان التعااطف معه وجعل المجتمع الإسرائيلي يتوقف عن النظر إلى الروس بصورة ضحلة وسطحية كهذه».

وإلى جانب «جيل ١٥» تشكلت خلايا «روسية» أخرى تحمل أفكاراً ديمقراطية ومفتحة على التعددية، وبعضها يتماثل علناً مع اليسار الاجتماعي واليسار السياسي الإسرائيلي. وإحدى هذه الخلايا، على سبيل المثال، موقع «ريليفانت» الإلكتروني، الذي تأسس قبل سنتين، بدعم من «الصندوق الجديد لإسرائيل»، ويشمل مضامين إسرائيلية باللغاة الروسية. وقد تأسس هذا الموقع ليشكل رداً على الصحافة «الروسية» المحسوبة على اليمين.

وهناك جمعية «الديمقراطية هي تراثنا» التي أسستها الدكتورة إيليا شايينسكايا، وهي ناشطة قديمة في حزب ميرتس. وقالت «هآرتس» إن هذه الجمعية أخذت تحتل مكاناً هاماً في خطاب الناطقين بالروسية. كما تنشط مجموعة من الناطقين بالروسية في الفرع الإسرائيلي لـ«انتربيس»، وهي

تظهر استطلاعات الرأي خلال معركة الانتخابات الحالية للكنيست حدوث تراجع كبير في شعبية حزب «يسرائيل بيتينو» (إسرائيل بيتنا) برئاسة وزير الخارجية أفغدور ليبرمان. وتوقعت جميع الاستطلاعات هبوط تمثيل هذا الحزب من ١٣ عضو كنيست في الدورة الحالية، و١٥ عضو كنيست في الدورة السابقة، إلى ما بين ٤ إلى ٦ أعضاء كنيست في الدورة المقبلة، ما يعني أن هذا الحزب قد يلامس نسبة الحسم.

ويعزز المثلون سبب هذا الهبوط في شعبية حزب «يسرائيل بيتينو» إلى فضيحة الفساد الكبرى، التي يشتبه عدد كبير من قياديين وأعضاء بارزين في هذا الحزب بالتورط فيها. وترددت أنباء في الأيام الأخيرة، قالت إنه ليس مستبعداً أن تطل الشبهات في قضية الفساد هذه ليبرمان نفسه.

إلا أن قضية الفساد هذه ليست السبب الرئيس، على ما يبدو، في تدهور شعبية ليبرمان وحزبه، الذي كان في الماضي يجمل ويجذب الناخبين من المهاجرين الروس، اليهود وغير اليهود، إلى إسرائيل. وتدل تقارير نشرت مؤخراً على أن عدد الناخبين التقليديين لحزب «يسرائيل بيتينو» أخذ يتراجع، وأن أبناء الطبقة الوسطى في صفوف المهاجرين الروس ابتعدوا عن هذا الحزب، والأهم من ذلك أنه تجري تحولات لديهم وهناك العديد من التنظيمات الصغيرة المؤلفة من شبان، أي أبناء المهاجرين، الذين يحملون أفكار اليسار الصهيوني.

وتشير هذه التحولات إلى أن الريح الجديدة التي تهب لدى جمهور الروس، بعد ٢٥ عاماً من بدء هجرتهم الكبرى إلى إسرائيل لدى انهيار الاتحاد السوفييتي، لم يعودوا ينظرون إلى ليبرمان وحزبه عنواناً لهم، عشية انتخابات الكنيست المقبلة.

### هل انتهى «حزب الروس»؟

أعلن ليبرمان، الشهر الماضي، عن قائمة مرشحي حزب «يسرائيل بيتينو» لانتخابات الكنيست، وتبين من هذه القائمة أنه لا يتبوا الأماكن المضمونة فيها، عندما كانت الاستطلاعات تمنحه سبعة أو ثمانية مقاعد، سوى ثلاثة مرشحين من المهاجرين الروس، علماً أن هذا الحزب كان يمثلهم في الماضي ويطلق عليه «حزب الروس».

واحتلت المكان الثاني في قائمة هذا الحزب بعد رئيسه ليبرمان مباشرة، عضو الكنيست أورلي ليفي - أيكسيس، وهي من أصول مغربية وابنة وزير الخارجية الإسرائيلي الأسبق، دافيد ليفي. وعدد المرشحين من أصول روسية في «يسرائيل بيتينو» في الانتخابات الحالية هو الأدنى قياساً بكافة القوائم التي خاض هذا الحزب الانتخابات من خلالها.

وعقب سفير إسرائيل السابق في روسيا، تسفي ماغن، بالقول لموقع «اللا» الإلكتروني، في ٢٠ كانون الثاني الفائت، إنه لم يعد هناك مبرر لوجود «حزب روسي»، خاصة وأن الأحزاب كلها في إسرائيل تتوجه وتخطب الصوت «الروسي». واعتبر أن «على الروس الاندماج في المؤسسة السياسية العامة» وأن يتوقفوا عن تشكيل جمهور خاص ومنعزل، وقدر ماغن أن عددًا كبيراً من الناخبين «الروس» توقف عن التصويت لحزب «يسرائيل بيتينو» ولذلك فإن هذا الحزب أخذ يفقد قدرته على البقاء كحزب يمثل جمهوراً معيناً. كذلك نقل موقع «اللا» عن مجموعة من الشبان الروس، اجتمعت لاستيضاح موقفها من التصويت إلى «يسرائيل بيتينو»، قولها إن ليبرمان نفسه كان أول من أدرك أنه لم يعد هناك تصويت بموجب مجموعات سكانية. وأوضح هؤلاء الشبان «الروس» أن آباءهم وأماتهم ما زالوا يصوتون لصالح «يسرائيل بيتينو» بينما الجيل الشاب منهم يصوت لجميع الأحزاب ووفقاً لمواقفهم السياسية.

وأشار تقرير طويل، نشرته صحيفة «هآرتس» في نهاية الشهر الفائت، إلى أن تراجع شعبية ليبرمان وهبوط قوته المتوقع في الكنيست المقبلة هما «نتيجة حتمية لتآكل الناخب الروسي، في أعقاب انخفاض عدد المصوتين من كبار السن، أي أولئك الذين هاجروا في سن ٥٠ عاماً فما فوق ووجدوا لدى ليبرمان بيتهم الطبيعي». وهناك ظاهرة أخرى، وهي «خروج مكثف لعائلات شابة ناطقة بالروسية من الطبقة الوسطى» من خلال الهجرة، وخصوصاً إلى كندا.

إلى جانب ذلك، فإن أحد أسباب تراجع تأييد «الروس» لليبرمان، هو أن الأخير، إن كان ذلك بسبب إدراكه للتحولات الحاصلة لدى هذا الجمهور أو بسبب عزمه شق طريقه نحو منصب رئاسة الحكومة، سعى في السنوات الأخيرة إلى لمس العنصر الفئوي «الروسي» في حزبه، مثلما فعل عشية الانتخابات الماضية عندما تحالف مع حزب الليكود ليضع نفسه زعيماً للإسرائيليين كلهم، كذلك فإنه أبعد قضايا متعلقة بـ«الروس»، مثل السكن الحكومي وتأمين التقاعد والزواج المدني، عن أجندة حزبه واستبدلها ببرنامج سياسي متطرف مثل «ليبرمان وحده فقط الذي يعرف التعامل مع العرب».

### الانضمام إلى «الفيتو

#### اليهودي الإسرائيلي»

يتبين أن هذه التحولات لدى الجمهور الروسي وفي توجهات ليبرمان قد أثرت على تراجع شعبية «يسرائيل بيتينو». وأشارت «هآرتس» إلى دراسة ستصدر قريباً عن «المعهد الإسرائيلي للديمقراطية» تبين أنه في المدن «الروسية»، أي تلك التي تسكنها نسبة عالية من المهاجرين، مثل معلوت وكرميغيل وأشودود وكريات شمونة، كانت نسبة التصويت لمندوبي حزب «يسرائيل بيتينو» منخفضة. لكن هذا لم يمنع «الروس» في هذه المدن من التصويت لقائمة «الليكود - يسرائيل بيتينو» ولأحزاب يمينية أخرى في انتخابات الكنيست الماضية.

ورأى ميخائيل فيليبوف، الذي يدرس في الجامعة العبرية في القدس للحصول على شهادة الدكتوراه وباحث في تبلور المواقف السياسية، أن إستراتيجية ليبرمان، المتمثلة بمحاولة إخفاء إخفاقاته في المجال الاجتماعي بواسطة حملة أمنية تحمل العرب واليسار الإسرائيلي على أنهما سبب كافة المصائب، لا يمكنها أن تجد تعبيراً في إطار التحالف مع حزب الليكود، كونه حزبا يتمتع بصفة رسمية أكثر من «يسرائيل بيتينو». ونتيجة لذلك بدأت تتعالى تساؤلات في الشارع «الروسي» حول الانجازات القليلة التي حققها منتخبو «يسرائيل بيتينو» على مدار السنين الماضية. وأوضح فيليبوف أن «قسماً من الشبان (الروس) مستمرون في التوجه اليميني ويصوتون لبيبي (رئيس الحكومة وحزب الليكود بنيامين نتانياهو) ولنفتالي بينيت (رئيس حزب «البيت اليهودي»). كذلك فإن خطاب يائير لبيد (رئيس حزب «يش عتيد») الذي يمثل طبقة وسطى علمانية، يتحدث إليهم، وحصل يش عتيد في الانتخابات الماضية على ثلاثة أو أربعة مقاعد في الكنيست من الوسط الروسي، واليسار يكاد يكون ليس خياراً، لأنهم تروبا على كراهية عميقة لليسار».

من جانبها، رأت رئيسة قسم الأثروبولوجيا في جامعة بن غوريون في بئر السبع، الدكتورة يوليا ليرنر، أن «ميل الناطقين بالروسية نحو اليمين يتغير، وهم لا يصبحون قريبين أكثر من اليسار، لكن يمينيتهم تتغير. ليبرمان مثل يمينية روسية - سوفينية جدا، تستند إلى مفهوم علماني، براغماتي، وإلى منح الشرعية للدولة القوية والسيطرة على تحريك مجموعات، تغيير هويات، المطالبة بالولاء، تدريج مواطنين وحقوقهم لدرجة أولى وثانية، ويبدو لي اليوم أن هذه اليمينية هي أكثر إسرائيلية، ومزتطة أكثر باليهودية،

## قراءة في أحدث تقرير حول «الأجانب غير المواطنين في إسرائيل»

«معهد الاستراتيجية الصهيونية»: الاستعراض المفصل والدقيق للمعطيات والمواقف يساهم في بلورة سياسة عامة وشاملة لمواجهة تفاقم «ظاهرة الأجانب والمتمسليين»!



### توطئة

تثير ظاهرة الأجانب و«المتمسليين» الذين يعيشون في إسرائيل، من دون أن يكونوا مواطنين فيها، أصداء وردود فعل شعبية واسعة في الدولة العبرية. على الرغم من ذلك، يبدو أن الخطاب العام المتعلق بهذه الظاهرة يعتبره نقص وقصور، نظرا لاستناده في غير مرة على معطيات جزئية ومنقوصة. يسعى هذا التقرير، الذي صدر حديثا عن «معهد الإستراتيجية الصهيونية» (يميني)، إلى تقديم استعراض مفصل ودقيق للمعطيات المركزية بشأن حجم وأبعاد هذه «الظاهرة» ولشئى المواقف المتعلقة بهذا الموضوع، وذلك بهدف توفير أساس لنقاش جاد وجوهري يساهم في رسم وبلورة سياسة عامة وشاملة للتعايش مع ظاهرة الأجانب «والمتمسليين» المتواجدين في إسرائيل، ووفقا أشار معد التقرير إريئيل فينكلشتاين، عضو طاقم الأبحاث والدراسات في «معهد الإستراتيجية الصهيونية».

وتتناول معطيات التقرير ثلاث مجموعات رئيسية من الأجانب غير المواطنين في إسرائيل، وذلك وفق الترتيب الآتي: المتمسلون؛ وهم الأجانب (اللاجئون الأفارقة) الذين دخلوا (تسللوا) إلى إسرائيل عبر الحدود المصرية- الإسرائيلية، ويقدر عدد هؤلاء «المتمسليين» الذين يعيشون حاليا في إسرائيل (وفقا للمعطيات الرسمية) بحوالي ٥٠ ألف شخص.

العمال الأجانب: وتنقسم هذه المجموعة إلى قسمين: (١) عمال أجانب يمتكثون في إسرائيل بصورة قانونية، بموجب تأشيرة دخول سارية المفعول؛ (ب) عمال أجانب يمتكثون في إسرائيل بصورة غير قانونية (انتهى مفعول تصريح عملهم وإقامتهم في إسرائيل). ويتراوح العدد الإجمالي للعمال الأجانب من المئتين المتواجدين حاليا في إسرائيل بين ٨٨ ألف و ١٠٠ ألف عامل.

سياح بدون تأشيرة سارية المفعول، ويقدر عددهم بحوالي ٩٥ ألف شخص. ويعتقد أن معظم هؤلاء يعملون حاليا في إسرائيل بصورة غير قانونية.

ويشير التقرير إلى أنه وبالإضافة إلى هذه المجموعات الثلاث الرئيسية، هناك أيضا مجموعات أجنبية (غير مواطنين) أخرى، يقيم أفرادها في إسرائيل بصورة غير قانونية، وتشمل هذه المجموعات، التي لا يتناولها هذا التقرير في معطياته، ماكين فلسطينيين بصورة غير قانونية (أشخاص مرتبطون بعلاقة زواج مع مواطنين عرب في إسرائيل، ولم تنظم مكانتهم حتى الآن)، وأبناء آباء وأمهات أجانب ولدوا في إسرائيل، ولم تنظم مكانتهم حتى الآن، بالإضافة إلى ماكين أجانب أتوا إلى إسرائيل لأغراض الدراسة أو كرجال دين ومتطوعين.

ويستعرض التقرير بشكل مفصل المعطيات والمواقف المتعلقة بالمجموعات الرئيسية الثلاث على النحو الآتي:

### أولا - المتمسلون

شكل العام ٢٠١٥ جدا فاصلا في حجم تدفق المتمسليين (الأفارقة) إلى إسرائيل. فمُنذ ذلك العام طرأت زيادة ملموسة ومتصاعدة على أعداد «المتمسليين» إلى إسرائيل عبر الحدود مع مصر، وذلك في ضوء تشديد السلطات المصرية لإجراءاتها ضد المهاجرين الوافدين إليها من دول إفريقية مختلفة، وإغلاق منافذ وممرات الهجرة من إفريقيا إلى أوروبا في أعقاب اتفاق وقعه الزعيم الليبي السابق (المطاح به من الحكم) معمر القذافي مع إيطاليا، والذي أتاح إعادة اللاجئين (المهاجرين) الأفارقة إلى بلدانهم. في أعقاب ذلك تحولت إسرائيل إلى هدف مفضل لدى الكثيرين من الأفارقة الذين سعوا إلى الهجرة من دولهم الأصلية.

ويوضح من المعطيات الرسمية لسلطة السكان والهجرة أن ارتفاعا حادا قد طرأ على كمية المتمسليين الأفارقة إلى إسرائيل، وذلك في كل عام من الأعوام الممتدة بين ٢٠٠٦ و ٢٠١١. ففي الوقت الذي بلغ فيه عدد المتمسليين الأفارقة المتواجدين داخل إسرائيل حتى العام ٢٠٠٦، ما مجموعه ٢٧٥٩ متمسلا، فقد ارتفع عدد المتمسليين الأفارقة الذين دخلوا إلى إسرائيل (عبر الحدود مع مصر) في العام ٢٠٠٧ إلى ٥٠٧٤ متمسلا، وإلى ٨٧٨٩ متمسلا في العام ٢٠٠٨، و٥٣٥٥ متمسلا في العام ٢٠٠٩، وفي العام ٢٠١٠ ارتفع عدد المتمسليين الأفارقة إلى ١٤٦٨٩ متمسلا، وإلى ١٧٩٦٦ متمسلا في العام ٢٠١١، ليصل بذلك مجموع المتمسليين الأفارقة المتواجدين في إسرائيل (حتى ذلك العام) إلى ٥٣٨٤٢.

في المقابل، شكل العام ٢٠١٢ نقطة تحول في تدفق المتمسليين الأفارقة إلى إسرائيل (لجهة تناقص عدد المتمسليين) وذلك في أعقاب تطبيق «قانون منع التسلل»، وقد استمر هذه الاتجاه (متصاحب بصورة تفصيلية المتمسليين، في العامين ٢٠١٣ و ٢٠١٤، وللذين ضبط فيما على الحدود مع مصر) ٩٤ متمسلا فقط، فيما ضبط داخل إسرائيل ١١٦ متمسلا، وهي كمية هزيلة مقارنة مع عشرات آلاف المتمسليين الأفارقة الذين تدفقوا إلى إسرائيل في الأعوام السابقة، ووفقا لسلطة السكان والهجرة، فإن هذا التغيير الكبير طرأ في أعقاب التقدم في بناء العائق الأرضي على امتداد الحدود الإسرائيلية- المصرية، وبداية تطبيق قانون منع التسلل المعدل في حزيران ٢٠١٢.

ويشير التقرير إلى أن السنوات الأخيرة شهدت ازديادا في أعداد «المتمسليين» المغادرين لإسرائيل بشكل طوعي، وذلك في أعقاب الجهود التي تقوم بها الجهات الحكومية. وقد بلغ عدد المتمسليين الذين غادروا في العام ٢٠١٣ البلاد طوعا ٢٦١٢ متمسلا، وفي الأشهر التسعة الأولى من العام ٢٠١٤، بلغ عدد المتمسليين المغادرين طوعا ٥٧٥١ متمسلا. ووفقا للمعطيات الرسمية، فقد بلغ مجموع المتمسليين الذين دخلوا (حتى نهاية العام ٢٠١٣) إلى إسرائيل ٦٤٤٢٢ متمسلا، لكن مجموع عدد المتمسليين الذين يعيشون حاليا بصورة فعلية في إسرائيل يقدر بحوالي ٤٧ ألف متمسلا.

ويؤيد التقرير في هذا السياق إلى أن معطيات سلطة السكان والهجرة تتناول فقط المتمسليين الذين تم ضبطهم من قبل السلطات، وأن هناك عددا كبيرا من المتمسليين الذين يعيشون في إسرائيل، لم يجر ضبطهم أو توقيفهم نهائيا، ووفقا لتقديرات السلطة المذكورة فإن نسبة مثل هؤلاء المتمسليين تصل إلى حوالي ٥٠٪، مما يعني وجود إضافة حوالي ٣٠٠٠ متمسلا إلى مجموع عدد المتمسليين الذين يعيشون في إسرائيل فعليا. وتقول جهات ومصادر أخرى إن عدد المتمسليين الذين لم يتم ضبطهم أعلى بكثير، وبحسب تقدير هذه المصادر فإن مجموع عدد المتمسليين الذين يعيشون حاليا في إسرائيل يزيد عن ١٠٠ ألف متمسلا. ووفقا لتقرير أعدته «لجنة سوفيروف لوقف التسلل إلى إسرائيل»، وقدمت استنتاجاته إلى وزير الداخلية في نهاية العام ٢٠١٢، فإن هناك ٥٠٠٠ متمسلا إضافي من آسيا وأوروبا، يعيشون حاليا في إسرائيل بصورة غير قانونية، لكن هذا التقدير غير مسند من جانب مصادر رسمية.

ويتضح من معطيات رسمية أوردتها التقرير، أن أكثر من ثلثي (٦٧٪) المتمسليين الذين يعيشون في إسرائيل قدموا من إريتريا (بلدهم الأصلي) وأن ربعهم (٢٥٪) أتوا من السودان، والباقي من دول أخرى. ووفقا لمعطيات سلطة السكان والهجرة، فإن الغالبية العظمى من «المتمسليين» هي من الرجال، وأقلية من النساء والأطفال، وقد شكلت نسبة النساء من مجموع المتمسليين المتواجدين في إسرائيل (في نهاية العام ٢٠١٣) حوالي ١٤٪، وتبين المعطيات الرسمية أن معظم «المتمسليين» - حوالي ٢٥ ألف متمسلا - كانوا يقيمون في العام ٢٠١٢ في تل أبيب، وأن ما بين ٥٠٠٠ إلى ١٠٠٠٠ متمسلا أقاموا في العام ذاته في مدينة إيلات، فيما توزعت إقامة باقي

المتمسليين بين مدن أسدود والقدس وريشون لسيون وعراد وعسقلان وبئر السبع وبتان ونهاريا. وفي الوقت الذي كان فيه المتمسلون يقيمون في العام ٢٠١٠ في خمس سلطات محلية فقط (تل أبيب، أسدود، عراد، إيلات والقدس)، فقد امتد توزيع سكنهم في العام ٢٠١٢ ليشمل عشرين سلطة محلية في مختلف أنحاء إسرائيل.

### مكائنة المتمسليين

يدير جل النقاش المتعلق بالمتمسليين الذين يعيشون في إسرائيل، حول تعريفهم من الناحية القانونية: لاجئون أو مهاجرون؟!

وتنص معاهدة الأمم المتحدة الخاصة باللاجئين، الموقعة في العام ١٩٥١، والتي أقرت في إسرائيل في العام ١٩٥٤، على أنه لا يجوز لدولة طرد أو إعادة اللاجئين إلى بلدانهم الأصلية، حتى وإن كانوا قد دخلوا إليها بصورة غير قانونية، وأنه طالما لم يتخذ قرار حاسم في شأن الإنسان (اللاجئ) فإنه يعتبر طالب لجوء. غير أن المعاهدة لم تحدد بشكل واضح وصريح ماهية الإجراء الذي يجب إتباعه كي يعتبر مثل هذا الشخص طالبا لجوء، ما أتاح عمليا لكل دولة تحديد هذا الإجراء بنفسها. وقد تولت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين حتى العام ٢٠٠٩، بناء على طلب دولة إسرائيل، إدارة الإجراءات المرتبطة بتقديم طلبات الحصول على مكائنة (لاجئ) في إسرائيل، وفي تموز ٢٠٠٩ نقلت معالجة الموضوع بأكمله إلى وحدة خاصة في وزارة الداخلية، تخضع لسلطة السكان والهجرة. ومن ناحية عملية فإن إسرائيل لا تتفحص بصورة تفصيلية مكائنة المتمسليين، كارتيريين أو سودانيين (والذين يشكلون الأغلبية الساحقة من المتمسليين، وإنما تمنحهم «حماية مؤقتة جماعية»، وتشكل هذه الحماية الجماعية تبريح مكوث مؤقت في إسرائيل، يجب تجديده مرة كل ثلاثة أشهر. وتؤكد دولة إسرائيل في هذا السياق أيضا على كون الكثيرين من اللاجئين (المتمسليين) هم رعايا دول معادية، وبناء عليه «تحتفظ لنفسها بالحق في عدم استيعابهم وعدم منحهم تأشيرة إقامة في إسرائيل».

ووفقا لمعطيات تضمنها تقرير مراقب الدولة للعام ٢٠٠٨، فقد وافقت السلطات الإسرائيلية طوال الفترة الممتدة من العام ٢٠٠٠ وحتى العام ٢٠٠٧، على ١١٠ طلبات فقط للحصول على مكائنة لاجئ في إسرائيل وذلك من مجموع ٨٣٧٧ طلبا قدمت لها. ومنذ انتقال معالجة الموضوع بأكمله إلى سلطة السكان والهجرة في تموز ٢٠٠٩، وحتى العام ٢٠١٢، تمت الموافقة على ٢٢ طلب لجوء من بين آلاف الطلبات.

وقد وجهت كل من «جمعية حقوق المواطن» و«الجمعية من أجل مساعدة اللاجئين» في إسرائيل انتقادات للسياسة التي تبناها الدولة في هذا المجال، وقاتلا إن الإجراء التعميمي والفضفاض الذي تعرف بواسطته دول إسرائيل المتمسليين بناء على بلدهم الأصلي، وليس بشكل ملموس، يعتبر إجراء مرفوضا، وأن استثناء (عدم استقبال أو قبول طلبات لجوء) متمسليين بسبب كونهم رعايا دول معادية، يتناقض مع ما تنص عليه معاهدة اللاجئين. وتشير العديد من المنظمات الحقوقية إلى عيوب وفتورات إضافية في الإجراء الذي تتبعه دولة إسرائيل في تعريف المتمسليين، ومن ضمن ذلك مثلا عدم إعطائهم الحق في تقديم استئناف مستقل (فرديا). وتضيف هذه المنظمات أنه لو كانت إسرائيل تتبج إجراء سليما وقانونيا في هذا الصدد، لكان يتعين عليها تعريف الكثيرين من المتمسليين كلاجئين، والعمل بمقتضى ذلك.

في المقابل يدعي كثير من إن إتباع إجراء ملموس (فردى) كان من شأنه أن يبين بأن أكثرية المتمسليين لا ينطبق عليها تعريف «اللاجئ»، وإنما يجب رؤيتهم كمهاجري عمل لا يثق لهم الدخول إلى إسرائيل.

وكانت مجموعة مقالات ودراسات تتناول مسألة «المتمسليين» قد نشرت في كتاب تولى تحريره البروفيسور أرنون سوفير وصدر في نهاية العام ٢٠٠٩ تحت عنوان «اللاجئون أم مهاجرون عمل من دول إفريقية». أحد هذه المقالات كتبه د. موشيه تردمان، الذي عمل من طرف قسم الأجانب في وزارة الداخلية، في استجواب متمسليين من إفريقيا. ويميز تردمان في مقاله بين اللاجئين في إريتريا واللاجئين من السودان، ويقول إن أسباب قدم الإريتريين إلى إسرائيل متنوعة، ومنها الخشية من الاعتقال بسبب الانتماء للمعارضة، والفرار من الجيش على خلفية ظروف المعيشة الصعبة، والتطلع نحو مستقبل اقتصادي أفضل. ويضيف تردمان أن مختلف هذه الأسباب يدل على أن

الغالبية الساحقة من المتمسليين من إريتريا ليسوا لاجئين وإنما مهاجري عمل. في المقابل عرضت د. تريشا رداكر- هفنر (خبيرة في شؤون إريتريا في منظمة العفو الدولية أمستري) في «رسالة علمية لدولة إسرائيل» القمع السياسي وظروف المعيشة القاسية في الجيش الإريتري، كعوامل وأسباب تلزم إسرائيل بالاعتراف بالمتمسليين الإريتريين كلاجئين. وفيما يتعلق باللاجئين من السودان، تقول منظمات حقوق الإنسان إن التقارير الدولية تظهر أن عددا من هؤلاء فروا من إقليم دارفور (غرب السودان) جراء تعرض السكان المدنيين في هذا الإقليم للاضطهاد وإبادة جماعية من قبل الحكومة السودانية والمجموعات المسلحة الموالية لها، وكذلك من جنوب السودان الذي تعرض سكانه، ولا سيما على خلفية دينية، لأعمال قمع وحشية من جانب الحكومة المركزية في الخرطوم، وعليه ينبغي تعريف «المتمسليين السودانيون» في إسرائيل كلاجئين.

ويتفق د. تردمان من جهته مع الطرح القائل إن «المتمسليين» الذين أتوا من دارفور يجب اعتبارهم «اللاجئين»، لكنه يقول إن قائل فقط من هؤلاء فروا من دارفور جراء القتال وإن الكثيرين غادروا فعليا دارفور لأسباب اقتصادية قبل سنوات عديدة من نشوب النزاع في الإقليم (في العام ٢٠٠٣) وهاجروا إلى الخرطوم وإلى ليبيا ومناطق أخرى في السودان.

وفيما يتعلق بالمتمسليين من جنوب السودان، يقول تردمان إن قسما منهم هاجر لأسباب اقتصادية، فيما فر قسما آخر جراء الحرب بين جنوب وشمال السودان، لكن هذه الحرب انتهت في العام ٢٠٠٥.

وقد تعرض بحث (مقال) تردمان لانتقادات شديدة من جانب مجموعة أبحاث «اللاجئون في إسرائيل»، التابعة لمعهد «فان لير»، والتي قالت في رسالة وجهتها لرؤساء جامعة حيفا (التي أصدرت مجموعة المقالات المذكورة آنفا) إن مجموعة المقالات التي حررها البروفيسور أرنون سوفير تخفل بأكملها بغرضيات أساس وتعبيري عنصرية وغير ديمقراطية، تشوه الواقع، وإن المنهج الذي اتبعه تردمان في بحثه، ليس أكاديميا، إذ أنه يعرض معطيات لا يمكن أن تنسب لها قيمة تجريبية (اختبارية) واضحة، كما أنها تتناقض مع أبحاث ودراسات أجرتها الأمم المتحدة حول الموضوع، والتي أشارت إلى أن أكثر من ٩٠٪ من طالبي اللجوء في إسرائيل، هم لاجئون أو في ظروف تشبه ظروف اللاجئين.

### مبررات وحجج مع وضد استيعاب «المتمسليين»

تطرح حجتان مركزيتان مؤيدتان لاستيعاب «المتمسليين» في إسرائيل، إحداهما قانونية والأخرى أخلاقية.

فيما يتعلق بالأولى، فقد استعرضنا آنفا بتوسع الخلافات القائمة بشأن المكائنة القانونية للمتمسليين وانعكاساتها على السياسة الملائمة من جانب إسرائيل.

أما الحجة الأخلاقية فهي تتمحور حول الضائقة التي يعانيها المتمسلون فيما إذا كانت تنطبق عليهم، أو لا تنطبق، المعايير المتعلقة بمكائنة لاجئ. وتسود في هذا السياق الحجة التي تذكر بالكارثة (المحرقة النازية) التي تعرض لها الشعب اليهودي ورفض الكثير من دول العالم استيعاب اليهود الذين طلبوا اللجوء إليها، وهي وقائع تلزم دولة إسرائيل من ناحية أخلاقية باستيعاب هؤلاء المتمسليين. في المقابل تطرح في السجل العام في إسرائيل (المتعلق بهذا الموضوع) ادعاءات وحجج مختلفة بشأن التأثيرات السلبية لازدياد أعداد المتمسليين.

وتستعرض المحامية عوفرا كلينغر في مقالها «الهجرة من إفريقيا إلى إسرائيل وتأثيرها على الأمن القومي»، أربع حجج مركزية في هذا الصدد: حجة أمنية: تقول كلينغر إن دروب ومنافذ دخول المتمسليين (إلى إسرائيل) معروفة للمنظمات الإرهابية أيضا، وأن التجربة العالمية أثبتت وجود علاقة بين الهجرة وبين الضلوع في الإرهاب. وتضيف أن حقيقة كون نسبة كبيرة من المتمسليين إلى إسرائيل هم مسلمون، وأن قسما منها يأتون مرورا بدول معادية، تعزز المخاوف من إمكان ضلوع المتمسليين في أعمال إرهابية ضد إسرائيل. في المقابل، تقول مصادر جمعية حقوق المواطن في إسرائيل إن جميع «المتمسليين» الذين ينطبق عليهم القانون هم طالبا لجوء أو مهاجرو عمل لا يشكلون مصدر خطر أمني.

حجة اجتماعية: تدعي كلينغر في مقالها أن نسبة الجريمة في صفوف «المتمسليين» مرتفعة، وكدليل على ذلك تسوق معطيات تشير إلى ارتفاع ملموس في مستوى الجريمة والعنف في مدينة إيلات التي تتواجد

فيها مجموعة كبيرة من «المتمسليين». في المقابل، ذكر تقرير صدر في شهر تشرين الأول ٢٠١٢ من مركز البحوث والمعلومات التابع للكنيست الإسرائيلي، ويتناول معطيات حول الجريمة في صفوف المتمسليين في مدن تل أبيب وإيلات وعراد أنه «يستدل من معطيات الشرطة بأن الاتهامات التي تتردد في النقاش العام حول تصاعد أعمال الإجرام في أعقاب ازدياد أعداد المتمسليين وطالبي اللجوء في إسرائيل، ليس لها أي أساس واقعي». وأوضح التقرير أنه «في الوقت الذي تبلغ فيه نسبة مجموعة المتمسليين وطالبي اللجوء حوالي ٤٪ من إجمالي عموم السكان، فقد بلغت نسبة الملفات التي فتحت ضد متمسليين وطالبي لجوء ٧٢٪ فقط من إجمالي الملفات». غير أن مراسل موقع «ميداه» عكيفا بيغمان نقل عن خبراء في علم الإجرام قولهم إنه لا يمكن الاستنتاج فقط من عدد الملفات بشأن نسبة الجريمة في صفوف السكان بشكل عام وفي صفوف «المتمسليين» بشكل خاص، وأضاف بيغمان أن مخالفات كثيرة تقع داخل مجتمع الأجانب (المتمسليين) ذاته، لا يتم الإبلاغ عنها، فضلا عن أن تقرير مركز أبحاث ومعلومات الكنيست، لا يتطرق إلى أنواع المخالفات المختلفة والفوارق بينها، وأردف بيغمان قائلًا إن مخالفات العنف القاسية منتشرة أكثر في صفوف «المتمسليين» بالذات، وفي هذا السياق ذكر تقرير صادر عن «جمعية أيتان - المركز لسياسة الهجرة الإسرائيلية» أن «نسبة حوادث القتل في صفوف المتمسليين مقارنة بعموم السكان، أكبر بـ ٨٨٣٪ من وزهم النسبي بين مجموع السكان»، وفيما يتعلق بمخالفات الجنس (حوادث الاغتصاب والاعتداءات الجنسية) فإن «نسبة الملفات التي تفتح ضد متمسليين مقارنة بمجموع الملفات، أكبر بـ ٣٥٪ من وزهم النسبي بين مجمل السكان».

غير أن هذه المعطيات تستند على فترة قصيرة جدا، وبما أن الحديث يدور على معطيات سكانية صغيرة نسبيا، فإن أي حادث قتل أو جنة جنسية يؤدي إلى حركة إحصائية مرتفعة جدا، مما يمس بمصداقية المعطيات. بالإضافة إلى ذلك، فقد كان القتلى في الغالبية الساحقة من حوادث القتل التي تورط فيها متمسلون، هم من المتمسليين أنفسهم، ومن هنا لا يمكن أن ينسب لارتفاع نسبة حوادث القتل في صفوف المتمسليين، تأثير سلبي على مجتمع المواطنين المحلي (الإسرائيلي). كذلك فقد أكد تقرير مراقب الدولة الذي نشر في أيار ٢٠١٤، على وجود قيود ملموسة في عملية تفحص الموضوع، بقوله: «بسبب قيود المعطيات، سواء التي تجمعها الشرطة أو سلطة السكان والهجرة، فإنه لا يمكن الجزم بدرجة كافية من اليقين فيما إذا كان عدد الملفات التي فتحتها الشرطة ضد أجانب يعتبر كبيرا، إذا ما أخذ في الحسبان وزن هذه المجموعة - الأجانب - في البلاد».

حجة طبية: تدعي كلينغر في مقالها إن قسما من المتمسليين مصابون بأمراض معدية كالسسل والإيدز، مشيرة إلى حالات انتقلت فيها عدوى مرض السل إلى سجانين في إسرائيل، وموظفين تابعين للأمم المتحدة، وتقول إن إحدى المشاكل الرئيسية في هذا السياق تكمن في الحالات التي لا يتم فيها ضبط أو اعتقال المتمسليين وبالتالي لا يمكن معرفة من هم المرضى بينهم، وبأي مرض مصابون، نظرا لعدم خضوعهم لفحوصات طبية. ومن ناحية عملية فإن معطيات صادرة عن وزارة الصحة الإسرائيلية في آذار ٢٠١٢، تشير إلى أن ٣٪ من مرضى السل المشخصين في إسرائيل و ١٧٪ من المصابين (المشخصين) بمرض الإيدز، هم مهاجرون عمل غير مواطنين، غير أن المسؤولين في وزارة الصحة يقولون إن الأرقام الحقيقية يمكن أن تكون أعلى بكثير نظرا لوجود كمية لا يستهان بها من المتمسليين الذين لا توجد تسجيلات أو كشوفات بشأنهم، مع ذلك فقد أكدت المصادر ذاتها إن أقلية بسيطة من المتمسليين (الذين يخضعون لفحوصات طبية) مصابة بأمراض معدية، وأن إمكانية انتقال عدوى هذه الأمراض ضئيلة جدا.

حجة ديمغرافية: تقول كلينغر في هذا الصدد، إن النسيج الاجتماعي الخاص في إسرائيل كدولة قومية للشعب اليهودي تحتوي داخلها على أقلية عربية كبيرة، يشكل حجة تبرر رفض إسرائيل استيعاب هجرة الأجانب و«المتمسليين». وذلك من أجل المحافظة على الطابع اليهودي والديمقراطي للدولة. بالإضافة إلى ذلك، يطرح البروفيسور أرنون سوفيروف في هذا السياق أيضا الإدعاء بأن الكثير من منظمات حقوق الإنسان في إسرائيل، هي منظمات «ما بعد صهيونية». تستغل موضوع المتمسليين الأفارقة من أجل المس بالطابع اليهودي - الصهيوني لدولة إسرائيل.

## من نشاطات «مركز مدار»

### دراسة جديدة حول «جغرافيا الاستيطان»:

## يصعب تحقيق الولاية الجغرافية الفلسطينية في ظل بقاء المستوطنات

منطق الولاية الجغرافية الفلسطينية أمرا يصعب تحقيقه.

وتوضوح الدراسة أنه في حال الحصول على الأرض التي لا يمكن الوصول لها حالياً بسبب ممارسات الاحتلال الإسرائيلي، أو تركيز المناطق القابلة للزراعة كمناطق للتطور المكاني المستقبلي، فإن أبعاد النمط السائد للتطور المكاني في منطقة الضفة الغربية لن تكون مستدامة، مبينة أنه من المهم التأكيد على أن الممارسات الاحتلالية المختلفة هي المانع الرئيس للوصول إلى تنمية مستدامة في الأرض الفلسطينية، لكن هذا لا ينفي أن المخطط الفلسطيني حتى هذا اليوم ما زال يفتقر إلى رؤية واضحة لمستقبل الأرض الفلسطينية، ولعله من أكثر الأمثلة وضوحاً في هذا السياق هي مناطق (ج) في الضفة الغربية والتي تحتقر حتى الآن لرؤية فلسطينية واضحة لمستقبل التطور المكاني فيها في حال سيطرة الفلسطينيين عليها: هل ستكون زراعية أم صناعية أم سياحية الهيئة أم ستضم جميع هذه الأبعاد؟.

رام الله- صدرت حديثاً عن المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية «مدار» دراسة تحت عنوان «جغرافيا الاستيطان: كيف يتم تحويل الضفة الغربية إلى ككتونات؟»، أنجزها د. أحمد الأطرش، وتقدم قراءة تفصيلية لجغرافيا الاستيطان، وما يقف خلفها من سياسات، وما تسفر عنه من وقائع بالغة الأثر على الحياة الفلسطينية، وعلى إمكانات المستقبل الفلسطيني ديمغرافيا واقتصاديا وبيئيا، وقبل ذلك سياسيا.

وتبين الدراسة أن المستوطنات الإسرائيلية وجدت بنية البقاء وبغرض تحقيق أهداف إسرائيلية استراتيجية تتلخص بخلق واقع ديمغرافي يعيق قدرة الشعب الفلسطيني على إقامة دولته على كامل أرضه كما حدتها الشرائع الدولية ذات العلاقة، موضحة أن التجمعات الفلسطينية في الضفة وضعت في ككتونات محاصرة بالمستوطنات الإسرائيلية وغيرها من المعوقات الفيزيائية الأخرى كالجدار والطرق الالتفافية، الأمر الذي يجعل

### «قضايا إسرائيلية» ٥٦:

## محوران حول الإعلام في إسرائيل و قانون "الدولة القومية اليهودية"

الفلسطينيون من التغطية الإعلامية الإسرائيلية بصفتهم بشراً، ويشير إلى أن انفصال الإسرائيليين وابتعادهم الجسدي عن مراكز الحياة الفلسطينية جعل قتل الفلسطينيين أسهل، ويمكن من تغييبهم إنسانياً عن المشهد الإعلامي الإسرائيلي، حيث «أخذ الإعلام الإسرائيلي شكل الأداة الأيديولوجية التي صمّمها وزراء الحكومة ومكاتب الدعاية، وذلك بدلاً من أن يكون وسيلة للبحث عن الحقيقة ونقلها إلى الجمهور».

ويضم محوراً ثانياً يعالج «قانون الدولة القومية اليهودية» وما يحمله من معانٍ وما يحيط به من ملاحظات، إذا جيب الباحث يوسف تيسير جبارين في مقال تحت عنوان «قانون الدولة القومية والقومية اليهودية» عن أسئلة من نوع: ما هي أسس هذا القانون، ما هي أهم بنوده، وكيف تسعى إلى قوننة التمييز البيئي ضد الفلسطينيين في إسرائيل؟ مركزاً على البنود التي تركز التمييز، كما يتوقف الكاتب عند التعابير الممّعة لهذا التمييز الرسمي في البنود المختلفة. ويختم أن مشروع القانون المطروح يرمي إلى إرساء التشريعات التمييزية في ترتيبات دستورية، وهو ما يتخّض عنه تعميق الانتهاكات الرسمية والفعالية للمكانة الحالية للمواطنين الفلسطينيين.

ويكتب الباحث حسن جبارين مقالا تحت عنوان «حقيقة الجدل الدائر حول مشروع قانون الدولة القومية اليهودية»، يوضح فيه كيف أن مشروع قانون «الدولة القومية اليهودية» يقنن المبادئ التي تكفل التفوق الديمغرافي لصالح اليهود، ويعزز مكانة اللغة العبرية باعتبارها اللغة الرسمية الوحيدة (حيث تعتبر العربية لغة ذات مكانة خاصة أيضاً في هذه الأونة) ويعتبر الشريعة اليهودية بمثابة مصدر التشريع في إسرائيل، إلى جانب ما ينص عليه من أن إسرائيل هي الدولة التي لا يجوز إلا لأبناء الشعب اليهودي أن يمارسوا مقهم في تقرير المصير فيها.

وتضمن العدد مجموعة مقالات أخرى تضيء على مجموعة من القضايا المتفاعلة

رام الله- صدر حديثاً عن المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية «مدار» العدد ٥٦ من فصلية «قضايا إسرائيلية»، ويضم محوراً حول العلاقة بين الإعلام والسياسة وحيثان المال في إسرائيل، وأخذت هذه العلاقة من ملاحظات تؤثر على دور الإعلام وعلى قدرته على لعب دور استقصائي ونقدي فاعل يتصدى لمسألة السلطة بدل أن يروج لها.

وتكشف دراسات العدد أن الإعلام الإسرائيلي يتجه منذ بداية تسعينيات القرن المنصرم نحو التبعية العميقة لرأس المال، ونحو الامتناع عن المنب بالقضايا التي قد تسبب حرجاً للمالكي وسائل الاعلام، إذ إن تقاسم ملكية الصحف الكبرى في إسرائيل بين عائلات بذاتها، وارتباط هذه العائلات بشبكة مصالح سياسية واقتصادية معقدة، حولت الصراعات بين ملك الصحف إلى جزء من صراعات الصحف وخياراتها المتعلقة بنوعية المواضيع الممكن تناولها.

يتضمن العدد مساهمة للصحافي والناشط أورن برسكو يتابع فيها بشكل خاص الآثار الاستراتيجية التي تترتب على سيطرة الصحافة التجارية على الإعلام الإسرائيلي في مقابل تخفية الإعلام الحزبي، ويحاجج برسكو في مقاله هذا بأن التحول أفقد الإعلام في إسرائيل قدرته على نقد السلطة ومحاسبتها، وحول الإعلام إلى رهينة لحسابات الربح والخسارة التي ترتبط بالحسابات التجارية للمالكي وسائل الإعلام، الأمر الذي يتضخ من خلال التطرق لحالات عينية تتشابه فيها العلاقات وتنتج إعلاماً مدجناً غير قادر على النقد.

على الصعيد ذاته يرصد الكاتب والناشط حجابي مطر في مقالة له تجربة إقامة «منظمة الصحافيين في إسرائيل» في العام ٢٠١١، والتي انضم إليها نحو ٣٦٠ صحافي، والنجاحات والصعوبات التي راقت إقامتها. وما تزال، متابعاً تدهور شروط تشغيل الصحافيين وقدرتهم على القيام بعملهم بمهنية وحرية. وفي العدد مقالة رصدية وتحليلية ليونتان مندل يكشف عبرها كيف غاب

### مكتبة «المشهد»

### حول «أوراق إسرائيلية» ٦٥

## الاحتلال والاستيطان و«الكذب الإسرائيلي المتفق عليه»...

حكومات «معتدلة» وفي جز إسرائيل بصورة أعمق إلى مستنقع الاحتلال، خلفاً لرغبة ومصالحة غالبية المواطنين الإسرائيليين. وبحسب تلك الصورة الكاذبة ذاتها، فقد باتت الدولة بأكملها على اختلاف أزرعها السلطوية وrehية في يدي أقلية قومية متطرفة تتصرف بها على هواها.

بالإضافة إلى ذلك فإن العنف الذي يمارس ضد الفلسطينيين تحول برأي أوكون إلى خادعة ولا أساس لها. وهناك كم هائل من الدلائل التي تثبت أن الدولة ذاتها تستسلم طوعاً لتلك «الأقلية»، بل وتحدد لها أحياناً أهدافها، نظراً إلى أن النظام السياسي لهذه الدولة له ثلاث أزرع: السلطة الحاكمة والمستوطنون والمجهور اليهودي، ولكل واحد منها أسبابه المخصوصة لمواصلة تنمية وترسيخ تلك الصورة الكاذبة التي تدعي أن «أقلية متطرفة تجرّ دولة بأكملها».

وقد ترّام صدور هذين التقريرين مع تادية تقاغم جرائم «جباية الثمن» التي ترتكها جماعات استيطانية يهودية ضد الفلسطينيين وملكهم في الضفة الغربية وداخل الخط الأخضر في الأونة الأخيرة، إلى إعادة استعمال آلية الكذب هذه المتفق عليها إسرائيلياً بشأن المستوطنين، والتي تدعي من ضمن أمور أخرى أن هذه الجماعات لا تصدو كونهن «أشباحاً فاشرة» ولا تحمّس المشهد الحقيقي لمشروع الاستيطان الصهيوني، وأنها- كقول وزير الدفاع الإسرائيلي الأسبق موشيه أرنس- عبارة عن عصابات رعايع يهود غابغتها مماثلة لغاية السياسيين العرب في إسرائيل، وهي دق إسفين بين المواطنين اليهود والعرب في الدولة، والمؤهل دون اندماج العرب في المجتمع الإسرائيلي.

وكان ثمة من فضح هذه الآلية وإن بصورة مواربة، وفي مقدمهم الكاتب الإسرائيلي عاموس غوز الذي أكد أن تعابير مثل «جباية الثمن» وشيبيهة التلال، التي تطلق على هذه الجماعات هي تعابير تزويقية، وأنه حان الوقت كي تتم مواجهة المسخ وتسميته باسمه الحقيقي، معتبراً أنها جماعات نازية جديدة عبرية، وأنه ليس هناك أي شيء يفعله النازيون الجدد في عصرنا ولا تفعله هذه الجماعات هنا. وأضاف أن الفارق الوحيد قد يكون كامناً في أن الجماعات النازية الجديدة هنا تحظى بدعم عدد غير قليل من المشرزين القوميين وربما العنصرين، وكذلك بدعم عدة حاخامين يقدمون لهم فتاوى تُعتبر برأيه زائفة دينياً.

وعلى ذكر جرائم «جباية الثمن» لا بدّ من التنويه بحقيقة أن رئيس الحكومة الإسرائيلي الحالي بنيامين نتانياهو ما انفك يرفض توصية تقدم بها قبل عدة أعوام وزير الأمن الداخلي والعدل وتنص على اعتبار جماعة «شبيبة التلال» الاستيطانية التي تنفذ هذه الجرائم مجموعة إرهابية، ما يشف عن جوهر تعامل المؤسسة السياسية والأجهزة الأمنية مع هذه الجماعة.

وقط بعد قيام هذه الجماعة بارتكاب اعتداءات على ضباط الجيش الإسرائيلي وجنوده في المناطق المحتلة، أعلن الناطق بلسان الجيش أن هذه الاعتداءات تشكل تجاوزاً للخطوط الحمراء، ما حمل القاضي الإسرائيلي المتقاعد بوغز أوكون، محلل الشؤون القانونية في صحيفة «يديעות أchronوت»، إلى التأكيد أن هؤلاء الضباط والجنود وقادة الجيش يملكون وسائل كافية لحماية أنفسهم، بينما الاعتداءات الأخرى هي تلك التي يرتكها المستوطنون ضد السكان العرب، وهؤلاء لا يوجد من يوفر الحماية لهم على الإطلاق.

وأضاف أنه بناء على ذلك، يتعيّن على كل من أعرب عن صدمته الكبيرة إزاء اعتداءات ناشطي اليمين على الجيش أن يدرك أن مثل هذه الاعتداءات يتعرض لها

### بقلم: أنطوان شلحت

تعريف: صدر حديثاً عن المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية-مدار العدد ٦٥ من سلسلة «أوراق إسرائيلية»، بعنوان «خزينة الدولة الإسرائيلية-الخاصة الحقيقية للاحتلال والاستيطان»، وفيما يلي التقديم الكامل لها:

يضم العدد ٦٥ من «أوراق إسرائيلية» ترجمة لتقريرين جديدين صدر في إسرائيل أخيراً حول موضوع رعاية مؤسسات الدولة الإسرائيلية الرسمية للمشروعات والممارسات الاستيطانية المتعددة في المناطق الفلسطينية:

في إسرائيل، حول نشاطات «وحدة الاستيطان» العاملة في إطار «الهستدروت الصهيونية العالمية» التي تعتمد ميزانيتها على أموال عامة، يثبت بالاستناد إلى أحدث المعطيات والوقائع أن هذه «الوحدة» أضحت بمثابة «الخزينة الخاصة والسرية لليمين الاستيطاني» التي تستخدمها الأحزاب المتماثلة مع المشروع الاستيطاني في المناطق الفلسطينية المحتلة منذ العام ١٩٦٧، وفي مقدمها حزباً «البيت اليهودي» وإسرائيل بيتينو (إسرائيل بيتنا)، بهدف دفع وتعزيز مشاريع الاستيطان والتوسع في أراضي الضفة الغربية، وتوطيد القاعدة السياسية والأيديولوجية لهذا اليمين الاستيطاني في سائر أنحاء الدولة.

الثاني، تقرير يلقي أضواء كاشفة على الدولوات الحقيقية للمنطقة الصناعية «نيستاني شالوم» (براعم السلام) التي أنشئت العام ١٩٨٥ على خط التماس في شمالي الضفة الغربية بمحاذاة مدينة طولكرم، وتضارفت فيها عدة شرور مستطيرة لدولة إسرائيل أنتجت توليفة سامة وبغيضة بشكل خاص: سيادة يهودية فظة مزروجة بجشع جامح واستغلال بشع لتأويل للبيئة والهواء والماء وبعديد من المواد الكيميائية السامة، وكل ذلك وسط انتهاك لكل القوانين الدولية وحتى الإسرائيلية. ونتج عن هذه المنطقة وما يزال ينتج طوال الوقت، ما يسميه الكاتب «القطر النام للاحتلال والاستغلال».

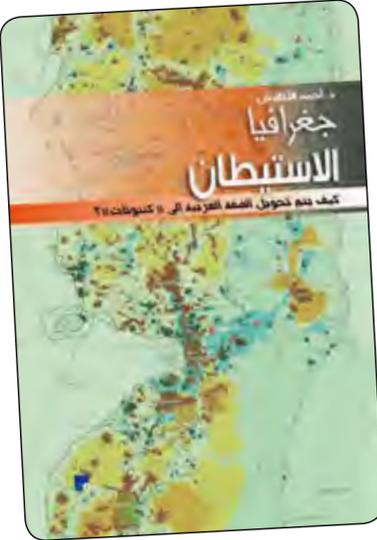
إن الخط المشترك الذي يربط بين التقريرين، فضلاً عن كمّ المعلومات الدامغة المتضمّن فيها، يكمن في إشارتهما إلى أن الحقائق التي يوردانها واضحة لكل من في رأسه عينان على نحو جلي للفاية، ومع ذلك ثمة حاجة في إسرائيل إلى جهد كبير من أجل ملاحظتها.

ولئن كانت هذه الإشارة تتوخّى قول شيء محدد، فهو أن مثل هذه الرعاية التي تحظى بها المشروعات والممارسات الاستيطانية في المناطق الفلسطينية من جانب خزينة الدولة الإسرائيلية والجهات الحكومية المعنية ما كانت لتمزّ مرور الكرام لولا وجود رأي عام يبيّدها، ولولا تجند وسائل إعلام تنفّاضي عنها بالمطلق إلى درجة التواطؤ معها بالصمت لمصرف الأنظار عنها.

وبحسب ما يؤكد كاتب التقرير حول «نيستاني شالوم» الأستاذ الجامعي عيدان لاندو في تقرير آخر له حول الموضوع ذاته، فإن أحد «الإنجازات» المثيرة للمشروع الاستيطاني الإسرائيلي (في الضفة الغربية) يتمثل في رسوخ صورة كاذبة للواقع في وعي معظم الإسرائيليين.

وفقاً لهذه الصورة الكاذبة، فقد قادت هذا المشروع الاستيطاني في البداية أقلية مسيانية هزلية، كبرت وزادته بمرور الأعوام، لكنها ما زالت أقلية. وقد نجحت هذه الأقلية في خداع الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة- واحدة تلو الأخرى، ومن ضمنها

# الاسرائيلي المنتهز



التي يتجنّد طوعاً للدفاع عنها باعتبارها مثلاً للخبر العام. كما تكمن خصوصية الإعلام الإسرائيلي بما ظهر من «تواطؤ» الصحافة في كل ما يعتبر مسائل «كبرى» كالعلاقة مع الفلسطينيين والاحتلال والممارسات الاستعمارية.. إذ تحول فعليا الصحافة إلى بوق الثقافة المهيمنة، كما يوضح لنا بذلك يونتان مندل، في تحليله لل دور الإعلامي الإسرائيلي في الحرب على غزة ، كما يتجلى الأمر بشكل مثير في الموقف من قانون القومية الذي تعالجه هنا أيضا، حيث لم تتسائل الصحافة عن عنصرية القانون، ولا عن تمفصله البيئي بل ركزت على المسائل التقنية.



في تطبيع حالة الاحتلال، ما يحيل إلى استنتاج إضافي سبق أن استخلصه أسنان جامعي إسرائيلي آخر (أفيهاه كلاينبرغ) من إعلان وزير الدفاع الإسرائيلي موشيه يعلون، أخيراً، أن نحو ألف دونم من الأراضي الفلسطينية في منطقة الخليل وبيت لحم أراضي دولة من أجل توسيع المستوطنات، فحواه أنه تطوّرت في إسرائيل صناعة كاملة من «اللاقانون الذي يظهر بمظهر القانون». وأشار إلى أنه ظاهرياً توجد في المناطق الفلسطينية الخاضعة للاحتلال الإسرائيلي إجراءات قانونية، لكن ما يحدث في واقع الأمر هو عمليات سلب وضم ضخمة تشترك فيها المحاكم، وبناء على ذلك يمكن القول إن جهاز القضاء الإسرائيلي هو وسيلة مهمة لإضفاء الشرعية على ضم الأرض الفلسطينية.

هناك جانب آخر مهم في التقرير الأول يتعلق بسعي اليمين الاستيطاني لنقل نشاطه إلى منطقة «غوش دان» في وسط إسرائيل باعتبارها المنطقة التي تقطن فيها غالبية الشعب الإسرائيلي، وتشكل في الوقت ذاته مركز اتخاذ القرارات، وعلى الرغم من أن الهدف المعلن لهذا النشاط هو «إعادة روح التوراة اليهودية إلى شعب إسرائيل في منطقة الوسط»، إلا إن نشاطات هذا اليمين من حيث الجوهر تصب في غاية ترويع الرؤى الأيديولوجية والسياسية لليمين الديني- الاستيطاني ووفقاً لرؤية عدد من زعمائه، فإن السبيل الوحيد للاستيطان حقاً في قلوب الجمهور الإسرائيلي والتأثير عليه أيديولوجياً وسياسياً هو التواصل الدائم مع أفراد هذا الجمهور. ومن نافلة القول إنه يسعى ينسجم في العمق مع ما قام به بنيامين نتانياهو منذ عودته إلى سدة الحكم من أعمال كثيرة على صعيد تغيير إسرائيل كليا، ضمن مسار لا يكمل لإعادة تركيب البنية السياسية والإعلامية والقانونية في إسرائيل بما يخدم مشروعه الأيديولوجي الجيني المتشدّد.

واستذكرت الدراسة في السياق نفسه، أنه في العام ٢٠٠٥ قامت إسرائيل بتفكيك مستوطناتها والانسحاب بشكل أحادي من قطاع غزة، وحينها تعامل الفلسطينيون مع هذا الإجراء بشكل شبه ارتجالي كان من شأنه أن خلف آنذاك تبعات بيئية واقتصادية واجتماعية سلبية.

وتنتهي الدراسة إلى أن القراءة الممعة للجغرافيا السياسية للمستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية تكشف عن أن قدرة الضفة الاستيعابية، من حيث توفر الأرض وملاءمتها للتطور المكاني، أصبحت ضعيفة وواهية في ظل المعطيات على أرض الواقع.

وأوصت الدراسة ببناء على المعطيات والأرقام بضرورة عدم التخلي بأي حال عن المناطق التي تقوم عليها المستوطنات، وبالأخص تلك التي تم عزلها خلف الجدار العازل، لأهميتها الجوهريّة في ضمان مستقبل أكثر استدامة.

في إسرائيل، إلى جانب قراءات في مجموعة من الكتب والإصدارات في الشأن الإسرائيلي.

كما تضمن مقابلة خاصة أجراها أنطوان شلحت وبلال ظاهر مع يفتال سارنا الروائي الإسرائيلي والصحافي في «يديעות أchronوت» حول أعماله الأدبية ورؤيته للواقع الإسرائيلي أكد خلالها من ضمن أشياء أخرى أن الطريق الحالية التي تسير إسرائيل فيها تقود إلى جهنم، وأن الفانتازيا أو الواقع المتخيل أو الافتراضي بات أقوى حتى من الواقع نفسه. وتساءل: هل حقيقة أننا نقتل الفلسطينيين بواسطة طائرة لا يسكين أو فأس، تجعلنا أكثر إنسانية من «داعش»؟.

وما جاء في تقديم العدد: تتخذ أهمية التنقيب في العلاقة المركبة بين الإعلام والسلطة السياسية وحيثان رأس المال في إسرائيل بعداً إضافياً عندما نعرف أن كثيراً من التكهانات التي أثرت حول حل حكومة نتانياهو وتقديس الانتخابات كان مرتبطاً ربما بمخاوف تمرير القانون الذي يعرف بقانون «إسرائيل هيوم» والذي يمنع بموجبه توزيع هذه الجريدة التي يملكها الملياردير اليهودي الأميركي والداعم الأكبر لنتانياهو بدون مقابل.

إن ادعاء المبادرين للقائون بالطبع أن توزيع هذه الجريدة بلا مقابل يمس بالمنافسة العادلة ويضعف دور الصحافة، وبغض النظر عن مدى صداقية هذا الادعاء وحقيقته، فإنه من الواضح أن الإعلام الذي نتج في إسرائيل في ظل التفاعل المستمر بين المصالح الاقتصادية للعائلات المالكة للإعلام وبين حساباتها وتحالفاتها السياسية، وفي ظل سيادة سؤق نيوليبرالي، هو إعلام من نمط خاص، تحول فيه الإعلامي من لاعب دور نقدي كما كانت الحال قبل انهيار الصحافة الحزبية على الأثر، إلى برغي صغير في ماكينة إعلام ضخمة، مثقّف بتكنولوجيا، مكرّر ويعيد إنتاج علاقات القوة بدل أن يساكنها، وهو بدوره هذا أداة لإنتاج الثقافة المهيمنة

الفلسطينيون يومياً في جميع أنحاء المناطق المحتلة. ولعلم الناطق بلسان الجيش الإسرائيلي فإن الخطوط الحمراء تم تجاوزها منذ فترة طويلة، والرأية السوداء باتت مرفوعة في المناطق المحتلة منذ أعوام كثيرة، وما يسود في هذه المناطق هو نظام أبارتهايد بكل ما في هذه الكلمة من معنى.

بالإضافة إلى ذلك فإن العنف الذي يمارس ضد الفلسطينيين تحول برأي أوكون إلى آفة معدية، وكل من يعتقد أن المشكلة كامنة فقط في عدم تطبيق القانون يرتكب خطأ فادحاً، ذلك بأن القانون الإسرائيلي الذي يطبق في المناطق الفلسطينية هو قانون سيء وغير عادل من أساسه، ويجب ألا ننسى أن المنظمات المتعددة والمستوطنون لا تحق في وجه هذا القانون، على غرار «جمعية حقوق المواطن»، و«ميش دين» («يوجد قانون»)، و«بتسيلم»، تتعرض منذ عدة أعوام لحملة شرسة من جانب الحكومة الإسرائيلية تهدف إلى كم أفواهاها. صحیح ان العنف في المناطق المحتلة تحوّل إلى عادة وتوتينية، لكن سبب ذلك يعود أساساً إلى حقيقة أن السلطات المسؤولة عن تطبيق القانون تفضّ الطرف بصورة منهجية عن ممارسات الاحتلال والمستوطنين إزاء السكان الفلسطينيين وأملأهم. ومن الطبيعي ألا يبقى خطر هذا العنف منحصراً في الفلسطينيين فقط. وبرأيه على جميع الذين اعتبروا أن الاعتداء على جنود الجيش الإسرائيلي عملي خطر للغاية أن يدركوا أن الاعتداءات على الفلسطينيين لا تقل خطراً عنه إن لم تكن أشدّ وأدنى لها تجري تحت سمع وبصر الجهات المسؤولة عن تطبيق القانون.

كما استنتج محلل الشؤون الاستخباراتية يوسي ميلمان أن جهاز الأمن العام الإسرائيلي (الشاباك) لا يتعامل مع المتطرفين اليهود المشتبه بهم بارتكاب أعمال إرهابية مثلما يتعامل مع المشتبه بهم العرب، وإنما بغض الطرف عن اليهود، مؤكداً أن هذا المسلك يشكل إخفاقاً مطلقاً لهذا الجهاز من شأنه أن يعرض النظام في إسرائيل للخطر. وفي المقابل يحظى المعتدون بتسامح القضاة الذين يقللون من قدر أعمالهم ويفرجون عنهم أو يحكمون عليهم بعقوبات طفيفة، ويحظون بعجز الشرطة والجيش الإسرائيلي المتعمد على ما يبدو. وتساهم الصحف اليهودية الإسرائيلية أيضاً بأن تتبنى مقسلة كلام المستوطنين الذين يسمون هذه الأعمال «جباية الثمن»، كما لو أن الحديث يدور حول مادة استهلاكية في حانوت، بينما يجب أن نقول الحقيقة وهي أن ما يفعله المستوطنون بجيرانهم الفلسطينيين هو إرهاب بكل ما في الكلمة من معنى.

وقد أثبتت هذا كله تصريحات الرئيس السابق لجهاز الشاباك كرمي غيلون أن بإمكان هذا الجهاز في غضون فترة وجيزة وضع حدّ لجرائم «جباية الثمن» في حال اتخاذ المؤسسة السياسية الإسرائيلية قراراً يقضي بعكافتها هذه الجرائم أسوة بأي جرائم أخرى ذات طابع إرهابي، وأكد أن مكافحة هذه الجرائم لم تنتج حتى الآن بسبب عدم وجود نية حقيقية لمكافحتها، وقال إنه لا يعقل ألا يكون بوسع جهاز الشاباك مواجهة هذه الجرائم، لكن يبدو أنه لا توجد رغبة كافية في خوض مواجهة كهذه لدى الجهات الأمنية المختصة.

وكان يوسي ميلمان قد عقب على تقاسم المؤسسة الأمنية الإسرائيلية عن وضع حدّ لهذه الجرائم قائلاً: إن الأشخاص الثلاثة الذين تولوا رئاسة جهاز الشاباك خلال العقد الأخير -الرئيسان السابقان أي ديجتر ويوفال ديسكين، والرئيس الحالي يورام كوهين- هم خريجو فرقة هيئة الأركان العامة النخبوية (سيبرت متكال)، ومن المؤكد أنهم لم ينسوا العبارة القائلة: «ليس هناك لا استطيع، وإنما لا أريد».

ويتطرق التقريران إلى دور جهاز القضاء الإسرائيلي وعلى رأسه المحكمة العليا

تابعونا على الفيسبوك

facebook  
http://tiny.cc/ywgg4

وقناتنا على اليوتيوب

You Tube  
http://tiny.cc/nkdpd

رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص.ب. 1959

هاتف: 00970 - 2 - 2966201

فاكس: 00970 - 2 - 2966205

البريد الإلكتروني لـ «مدار»:

madar@madarcenter.org

موقع «مدار» الإلكتروني:

http://www.madarcenter.org

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية  
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

«مدار»: مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة أن يقدم بعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي